

القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والتفاعل الدولي

دراسة علمية محكمة: أ. د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية - جامعة القدس - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

مقدمة:

في خطوة ربما هي الأخطر من وعد بلفور الذي أسس للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وبعد مرور مئة عام على ذكرى هذا الوعد المشؤوم، جاء إعلان ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بتاريخ 6/12/2017 كمفصل مهم في تاريخ القضية الفلسطينية، فقد جاء إعلان ترامب كوعد جديد يحدد جغرافية وهوية الدولة اليهودية ويستكمل بناءها من منظور روايتها التاريخية، محاولاً إكسابها الشرعية الدولية من خلال الاعتراف ونقل السفارات إلى القدس كعاصمة لدولة إسرائيل اليهودية، غير أن ما يميز هذا الوعد عن وعد بلفور أنه لم يستغرق وقتاً طويلاً لمباشرة تحقيقه وتجسيده واقعاً سياسياً ودبلوماسياً، حيث قامت الولايات المتحدة بتاريخ 15/5/2018 بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة في ذكرى قيام دولة إسرائيل السبعين التي تتزامن مع نكبة الشعب الفلسطيني، في مشهد عربي وإقليمي غاب في الضعف والتفكك وقوة الحضور السياسي والعسكري الأجنبي مماثل لذلك الذي كان سائداً عام 1948.

جاء إعلان الرئيس الأميركي ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بتاريخ 6/12/2017، والبدء بإجراءات نقل السفارة من تل أبيب للقدس ليمثل تنويحاً لمسار

وسياق السياسات الأميركية تجاه القدس منذ الرئيس ترومان وبمسار تراكمي يواكب السياسات الإسرائيلية ويقدم لها مظلة الحماية مقابل استقرار العدوان على الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية، فضلاً عن أن هذا الإعلان مثل انتهاكاً صارخاً للمواثيق والاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ناهيك عن تعزيزه لتيار التطرف اليميني الديني والقومي الإسرائيلي ويعبر عن الأميركي الذي يحتل نحو ثلثي المقاعد في الكونغرس والحكومة الأميركية.

وعلى الرغم من محاولة الإدارة الأميركية التقليل من خطورة القرار، إلا أن هذا القرار يعد تحولاً وتطوراً خطيراً في سياسة الإدارة الأميركية إزاء الصراع بشكل عام والقدس بشكل خاص، حيث انحازت الإدارة الأميركية انحيازاً سافراً للاحتلال، الذي يعمل على تغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، كما خرقت الولايات المتحدة بهذا القرار القوانين الدولية كافة.

لطالما شكل موضوع نقل السفارة إلى القدس محوراً مهماً يشير إلى كيفية تعاطي الولايات المتحدة الأميركية مع قضية القدس، التي مثلت قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، لما تنفرد به من مكانة دينية وتاريخية وحضارية.

ورغم أن العديد من الرؤساء الأميركيين السابقين دشّنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لـ«إسرائيل» ولسياساتها في الشرق الأوسط، ووعدوا بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، بداية من هاري ترومان، وحتى باراك أوباما، غير أنهم سرعان ما كانوا يغيرون مواقفهم فور تسلمهم السلطة، بتجميد تنفيذ هذه الخطوة ذات الصلة والتأثير على جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة والمصالح الأميركية بصفة خاصة.

وعلى خلاف ذلك، قرر الرئيس دونالد ترامب الإيفاء بالوعد الذي قطعه خلال حملته الانتخابية، حيث ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل والاعتبارات الداخلية والخارجية، وهو ما أدى إلى تعقيد الأمور أكثر في منطقة تعيش أزمات مزمنة، بتحول استراتيجي بالغ الأهمية في السياسات والموقف الأميركي.

وأمام هذا التحول الدراماتيكي، وفيما كانت المنطقة والعالم بأسره ينتظران إعلان الإدارة الأميركية عن محتوى صفقة القرن التي تبنت إعدادها منفردة وتزعم أنها ستجد حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، فقد أصبحت هذه الصفقة اليوم محل شك كبير إن لم يكن استحالة نجاح أمام استحالة الموافقة الفلسطينية عليها، بعد أن اتخذت الإدارة الأميركية قرارها

بنسف الأسس القانونية لعملية السلام التي رعتها منذ مؤتمر مدريد، والتي جعلت من قضية القدس ضمن مفاوضات الحل النهائي، منحازة للرؤية والمواقف الإسرائيلية، ومتجاهلة حقوق الشعب الفلسطيني لتفقد بذلك دورها كوسيط لرعاية عملية السلام بالمنظور والموقف الفلسطيني.

ولمعالجة موضوع الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي والتفاعل الدولي، فسيتم تقسيم الورقة إلى محورين، الأول يتناول قرار الاعتراف الأميركي نفسه ومضمونه وأبعاده، ثم نعرض تداعيات وانعكاسات هذا القرار وآثاره من ردود فعل عربية ودولية في محور ثان.

المحور الأول:

أبعاد القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها:

إن اختلاف موقف ترامب عن الرؤساء الأميركيين السابقين بتبنيه قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ثم نقل السفارة الأميركية إليها، يطرح التساؤل عن عمق هذا التمييز والاختلاف، وبماذا وإلى أي مدى كان جوهر هذا الاختلاف، وهو ما يتطلب دراسة مواقف الرؤساء الأميركيين قبل ترامب حيال القدس كفرع أول، ثم دراسة أبعاد وأسس موقف ترامب نفسه ودوافعه لتبني وتنفيذ القرار بفرع ثانٍ.

الفرع الأول: السياسة الأميركية تجاه القدس: تحليل لمواقف الإدارات المتعاقبة:

يصعب العثور على فروقات جديدة بين الرؤساء الأميركيين العشرة الجمهوريين والديمقراطيين، الذين حكموا الولايات المتحدة منذ 1945، تجاه قضية فلسطين؛ فقد ظلت «إسرائيل» حجر الزاوية في السياسة الأميركية في المنطقة، وظل الانحياز لها وتغطية احتلالها وممارساتها، والتصدي لأي تأثيرات أو ضغوطات الطابع العام لهذه السياسة.

وقد اتصفت مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة وسياساتها إزاء قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية إلى حد كبير، فأنحازت دائماً بوضوح لإسرائيل، مع محاولتها إظهار شيء من بعض الموضوعية أحياناً لغايات سياسية أخرى في بعض الأمور، ومنها نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس على النحو الآتي:

أولاً - مرحلة الرئيس الأميركي هاري ترومان (1945 - 1953): تبني مشروع التقسيم وتدويل القدس وفقاً لقرار الجمعية العامة 181 والانتقال من التدويل الكلي إلى التدويل المحدود:

اتسمت هذه المرحلة بتأسيس النظام الدولي لوضع القدس، حيث دعمت الإدارة الأميركية مشروع التقسيم بالحدود التي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم (181) بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947، بل وضغطت على كثير من الدول لإنجاحه ليكون أساساً قانونياً لإنشاء دولة إسرائيل، حيث اعتبر القدس «كياناً منفصلاً» يخضع لنظام دولي تديره الأمم المتحدة عن طريق مجلس الوصاية، غير متصل بفلسطين ضمن نظام عرف بـ **Corpus Separatum**¹.

ولقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحديد وضع خاص دولي للقدس في قرار التقسيم تعبيراً وإدراكاً لأهمية وحساسية موضوع القدس من الناحية الدينية والتاريخية والحضارية. واعتبرت حدود القدس شاملة لحدود البلدية إضافة للقري والبلدان المجاورة إليها بأبعادها التالية: شرقاً أبوديس، جنوباً بيت لحم، غرباً عين كارم، وشمالاً شعفاط، كما وضع هذا القرار شروطاً عدة تتعلق بالنظام الأساسي للمدينة، حيث يتحمل مجلس الوصاية مسؤولية تعيين حاكم عام للقدس، يعتبر مسؤولاً أمام المجلس على ألا يكون من إحدى الدولتين في فلسطين (اليهودية والعربية)، ويعتبر هذا الحاكم ممثلاً للأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها كل السلطات الإدارية وكذلك إدارة الشؤون الخارجية، إضافة إلى ذلك تبقى منطقة القدس منزوعة السلاح وحيادية. أما القرارات في السلطة التشريعية والضريبية فهي بيد السكان عبر إعطائهم صلاحية انتخاب مجلس تشريعي يتولى هذه المسؤوليات. وكذلك أعطى السكان صلاحية إنشاء نظام قضائي مستقل. من الناحية الاقتصادية وضعت القدس ضمن اتحاد اقتصادي عربي يهودي تحت صيغة «الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني»، ومن الناحية الدينية فقد أعطى السكان حرية الوصول للأماكن الدينية والعبادة فيها وحمايتها دولياً بوساطة الحاكم. كما تم تحديد مدة الحكم الخاص لمجلس الوصاية بعشر سنوات، يتم بعدها النظر في استمرارية المجلس بناء على التجارب المكتسبة والاستفتاء العام لأجل إدخال تعديلات على هذا النظام وفق آراء السكان².

1 - أبو حليوة إبراهيم، "القدس في السياسة الأميركية 1947 - 2000"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001، ص 41 - 45.

2 - فتحي الرشيد، "قراءة في القرار 194"، المركز الفلسطيني الإعلامي، ديسمبر/كانون الأول 2008، <https://www.palinfo.com/news/2008/12/14/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-194>

د. سالم الكسواني، «المركز القانوني لمدينة القدس»، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1978، ص 23، ومحمد زياد محمد عبد الفتاح، «القدس في السياسة الأميركية 1947 - 2001»، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001، ص 32.

لقد كان الهدف الأميركي الجوهرى في حينه هو الاعتراف بالأساس القانونى المنشئ لإسرائيل، وهو قرار التقسيم بغض النظر عن الوضع الخاص بالقدس والأطماع الإسرائيلية فيها، حيث كانت الأولوية هي مبدأ الاعتراف بشرعية قيام إسرائيل بموجب قرار التقسيم نفسه، ولو كان ذلك يقتضى الموافقة الأميركية على تدويل كامل القدس.

وبعد إعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين يوم 14 أيار 1948، كانت الحركة الصهيونية مستعدة عبر قواتها المسلحة لبناء دولة إسرائيل، حيث أسفرت الحرب عن احتلال اليهود للجزء الغربى من القدس وسيطرت القوات الأردنية على الجانب الشرقى المتبقى من المدينة، وتحولت هدنة 30 نيسان/ أبريل 1949 بين الأردن وإسرائيل إلى هدنة دائمة.

في 20 آب 1948، أظهرت واشنطن بوضوح انتقالها من تأييد التدويل الكلي إلى تأييدها للتدويل المحدود، الأمر الذي فُسّر على أنه قبول بالسيطرة الإسرائيلية على الجزء الغربى وأن التدويل المحدود يخص الجانب الواقع داخل أسوار المدينة الذي كان يخضع للسيطرة الأردنية آنذاك، وفي الخمسينيات مارست الولايات المتحدة موقفها الداعم للتدويل المحدود برفضها صيغة التدويل الكلي، حيث اعترضت على مشروع برنادوت الذي سبب ذعراً لليهود لأنه أشار إلى ضم القدس للدولة العربية التي هي امتداد طبيعى للمناطق العربية المحيطة بها، فشكل ذلك الاعتراض ضربة أخرى لقرار التدويل الكلي الذي قبلت به القوى الدولية الأخرى ورفضته إسرائيل بشدة بعد أن حصلت على إنجازات عسكرية مهمة على أرض الواقع منذ 11 يوليو/ تموز 1948.

وبدأت عمليات تغيير وجه مدينة القدس العربية ووضع الأسس لجعلها العاصمة الفعلية لإسرائيل منذ سيطرة إسرائيل على الجزء الغربى منها، حيث فرضت عليه القانون الإسرائيلي، الذي يتعارض مع قرار التدويل، وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول 1948 قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي نقل المؤسسات الحكومية للقدس، وعقد البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» أول جلساته فيها في 14 فيفري/ شباط 1949 تأكيداً على قرار إسرائيل ضم القدس³، حيث عبرت الإدارة الأميركية عن رفضها لقرار إسرائيل نقل مؤسساتها إلى القدس.

ونشير هنا إلى أن الهدف الرئيس للولايات المتحدة في هذه المرحلة المبكرة للصراع العربى - «الإسرائيلي» كان العمل على حصر هذا النزاع في أضيق الحدود، وذلك لمنع تدخل الدول الأخرى خوفاً من المد الشيوعى، إذ قامت بالاشتراك مع فرنسا وتركيا بتأسيس لجنة التوفيق الفلسطينية لتحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة، ولكن حصرت هدفها في المحافظة على

3 - محمد زياد محمد عبد الفتاح، «القدس في السياسة الأميركية 1947 - 2001»، مرجع سبق ذكره، ص 35 - 37.

اتفاقيات الهدنة وتنفيذها تحت إشراف الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. كما عملت على المحافظة على الوضع القائم من خلال إصدارها البيان الثلاثي في 25 أيار 1950م مع كل من بريطانيا وفرنسا والذي يهدف للحفاظ على خطوط الهدنة وحمايتها وعدم خرقها، إلى جانب ذلك، الحفاظ على التوازن في ميزان التسلح بين العرب و«إسرائيل».

ثانياً - مرحلة الرئيس الأميركي دوايت ديفيد أيزنهاور وجون كيندي (1953 - 1963م): الامتناع الأميركي عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والاحتجاج على نقل إسرائيل وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس:

تميزت بمعارضة الخارجية الأميركية التي كان يقودها جون فوستر دالاس عام 1953 قرار إسرائيل بنقل مقر وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس، مع امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتالياً حافظت الولايات المتحدة على إظهار التزامها بالشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية، ولكن من الناحية الفعلية لم تحاول اتخاذ خطوات لوقف هذا التعدي، فقد قاطعت الولايات المتحدة احتفالات إسرائيل في القدس بذكرى الاستقلال الأعوام 1958 و1961، وقد أكد دالاس في جلسة مجلس الأمن القومي عام 1953 على أن حدود الهدنة أصبحت حدود إسرائيل، وبقوله ستعمل الولايات المتحدة على تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل على أساس حدود الهدنة 1949، وذلك دعماً أميركياً لقرار إسرائيل بضم القدس الغربية وتأييداً أميركياً لاعتبار القدس الغربية جزءاً من إسرائيل، إلا أن امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ينطلق من مخاوف الخارجية الأميركية من أن يؤدي ذلك إلى تمكين الاتحاد السوفيتي من استدراج بعض الدول العربية المؤثرة ومصر في مقدمتها إلى مناطق نفوذه، احتجاجاً من هذه الدول العربية على موقف الإدارة الأميركية آنذاك⁴.

ثالثاً - مرحلة الرئيس «ليندون جونسون» (1963 - 1969): تحديد قضية القدس في الأماكن الدينية المقدسة ومغادرة الشرعية الدولية كأساس:

تم التعامل مع قضية القدس بعد احتلال إسرائيل الجزء الشرقي من المدينة وتوحيدها تحت الاحتلال بمعنى تجاوز خطوط الهدنة لسنة 1949، على أنها قضية دينية وليست سياسية، محوراً الأماكن المقدسة في القدس، حيث شكلت حرب حزيران 1967 نقطة

4 - أية شمعة، «سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه القدس»، المركز الفلسطيني للإعلام، 13/12/2017، <https://www.palinfo.com/news/>

تحول جديدة لتوجه السياسة الأميركية تجاه القدس، ففي خطابه في 19 يونيو/ حزيران 1967 وضع الرئيس الأميركي جونسون مكانة القدس في معادلة بسيطة للغاية تقول: «يجب أن يكون هناك إدراك كاف بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة»⁵. لهذا المشروع، حدد الرئيس جونسون السياسة الخارجية لهذا الصراع، بمطالبة الدول المعنية بالاعتراف بعضها ببعض ضمن حدود معترف بها بدلاً من الرجوع إلى اتفاقية الهدنة لعام 1949، ما يعني قبول أميركا توحيد القدس تحت السيطرة والاحتلال الإسرائيلي وإيجاد ترتيبات خاصة بالقدس تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية في الأماكن المقدسة، بمعنى الموافقة الأميركية الضمنية على الأمر الواقع القسري الذي فرضته إسرائيل احتلالاً بالقوة العسكرية ومطالبة الدول بتجاوز خطوط الهدنة لعام 1949 إلى خطوط الأمر الواقع الجديد.

وعندما قامت السلطات الإسرائيلية بإعلان ضم الجزء الشرقي من المدينة في 28 حزيران/ يونيو 1967، صدر عن وزارة الخارجية الأميركية إعلان جاء فيه: «إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ لا يمكن اعتباره أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس... إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط أن مثل هذه الأعمال أحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة على أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس»⁶.

أما ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، فقد حدد موقف بلاده في تصريح ألقاه أمام الجمعية العامة بتاريخ 14 تموز/ يوليو 1967، قائلاً: «بالنسبة إلى ما يتعلق بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة إسرائيل في 28 حزيران/ يونيو، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس... ونحن نأسف لاتخاذ إسرائيل مثل هذه الإجراءات»⁷، بمعنى أن المعارضة الأميركية كانت تتعلق بالإجراء الإسرائيلي الإداري من جانب واحد أو عدم الاعتراف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس إلى أن الاعتراض كان على الأسلوب وليس على المبدأ.

في أعقاب احتلال إسرائيل مدينة القدس، وإقدامها على إعلان المدينة عاصمة أبدية لها، وقيامها بتدمير أحياء فلسطينية في المدينة ونقل مستوطنين للسكن فيها، محاولة بذلك تغيير

5 - إبراهيم أبو حليوة، «القدس في السياسة الأميركية 1948 - 2000»، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 55.

6 - هالة أبو بكر سعودي، «السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1967 - 1973»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص 240.

7 - الدولة الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1991، ص 105.

طابعها الديمغرافي والجغرافي، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين في هذا الشأن ضد هذه الإجراءات الإسرائيلية تؤكد بطلانها، ولكن الحكومة الأمريكية في عهد جونسون جاءت بمواقف متناقضة ما بين موقفها المعلن وسلوكها العملي، فقد امتنعت عن التصويت على القرار الرقم 2253 والقرار الرقم 2254، الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 تموز/ يوليو 1967، وهما القراران اللذان طالبا إسرائيل بإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات في القدس، والتوقف عن أي إجراء يغير من وضع المدينة.

كما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم 252، الصادر بتاريخ 21 أيار/ مايو 1968، والداعي إلى ضرورة إلغاء إسرائيل جميع الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يعمل على تغيير وضع الأراضي المحتلة، وذلك على الرغم من أن الحكومة الأمريكية كانت قد وافقت على قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة⁸.

إلى جانب ذلك، التفت الولايات المتحدة على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً، وذلك عندما طرحت «مشروع سكرانتون» الذي جاء في نقاط عدة، أبرزها النقطة الخامسة التي تتضمن إعادة إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن، مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى⁹.

وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأميركي جونسون بفترة قصيرة في العام 1968، كان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحلها الأولى، صرح قائلاً: «على الحكومات العربية أن تقنع «إسرائيل» والمجتمع الدولي أنها قد تخلت عن فكرة تدمير «إسرائيل»». ولكن بالمقابل فإن على «إسرائيل» أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي أنه ليس لدى «إسرائيل» مخططات توسعية في مناطقهم».

ومن الملاحظ أيضاً بأن موقف الإدارة الأمريكية من ضم «إسرائيل» مدينة القدس بدأ يتغير لصالح هذا الضم عندما صرح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ 10 أيلول 1968 قائلاً: «إن أحداً لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس».

8 - القدس، القرارات الدولية الكاملة 1947 - 1997، مجلس القدس العالمي، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 117، 118.

9 - محمد عواض الهزايمة، «القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي»، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 134.

ويمكن القول إن سياسة واشنطن تحولت من تأييد الشرعية الدولية - ظاهرياً - في الفترة (1948 - 1966م) إلى العمل لتعطيلها بعد أن نجحت إسرائيل في هزيمة العرب سنة 1967م واحتلال ما تبقى من القدس في أيديهم.

رابعاً - مرحلة الرئيس ريتشارد نيكسون (1969 - 1974): وضع القدس موحدة يتحدد من خلال اتفاق الأطراف المعنية ومغادرة القانون الدولي:

لقد اتسمت هذه المرحلة بالخروج من إطار النظام الدولي وتدويل مدينة القدس إلى ربط موضوع القدس بالاتفاق التعاقدي بين الأطراف المعنية على أن تبقى القدس موحدة وتم التعامل مع القدس من خلال خطة أطلق عليها «مشروع روجرز» عام 1969 وبنيت على أساس «إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص «إسرائيل» والأردن أساساً». وجاء فيه: «إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص إسرائيل والأردن أساساً، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي... ونحن نؤمن بالذات بأن تبقى القدس موحدة، على أن يكون للأردن حق مدني وديني واقتصادي فيها». وجاء فيه أيضاً: «كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل سكانها»¹⁰.

في سياق مبادرة روجرز، اعترفت الولايات المتحدة بالقرار الإسرائيلي بضم القدس، فبدت أكثر قرباً من السلوك الإسرائيلي. أي إن الإدارة الأميركية تجاوزت بذلك موقفها المعلن وسياستها القائمة على أساس تدويل القدس وإنها تخضع لنظام دولي خاص بعيداً عن الدولتين بفلسطين¹¹. وهذا ما أكده وليم كوانت فيما بعد بقوله: «إن الرئيس جونسون وكل مساعديه، أمثال والت روستو، يوجين روستو، آرثر غولدنبرغ، وماكجورج باندي، كان تعاملهم مع إسرائيل في كل الأوقات على أساس أنها مصلحة أميركية، ومن ثم كان حرصهم الدائم على ضمان أمن إسرائيل».

خامساً - عهد الرئيس جيمي كارتر (1977 - 1981): غموض الموقف المتناقض: القدس موحدة مع حرية الوصول إلى أماكن العبادة ويتقرر مصيرها بالمفاوضات:

10 - محمد زياد محمد عبد الفتاح، "القدس في السياسة الأميركية 1947 - 2001"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001، ص54.

11 - محمد اشتية، "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الفلسطينية"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2011، ص556 - 557.

فقد كانت مرحلة المساومة التي تم التأكيد خلالها على أن «شرقي القدس بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لا تزال تعتبر أرضاً محتلة ومحكومة بقانون الاحتلال الذي يفرض على دولة الاحتلال التزامات تجاه الأرض المحتلة وسكانها»، حيث أوضح وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس أن القدس الشرقية تعتبر منطقة محتلة.

ولكن التناقض في الخطاب السياسي الأميركي المعلن تجاه قضية القدس اتضح مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر، حين تحولت السياسة الأميركية إلى موقف متناغم مع الموقف الإسرائيلي ومشابه له؛ فقد ركزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم. وعبر كارتر عن موقفه هذا في 3 آذار/ مارس 1980 قائلاً: «بالنسبة إلى القدس، فنحن نؤمن بقوة بأنه يجب أن تبقى موحدة، مع توفير حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان. وأن وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل». ولن تختلف رؤية الرئيس كارتر بشأن القدس عن المضمون الذي طرحه مستشاره للأمن القومي زيغنيو بريجنسكي، الذي تضمن ما يلي: «أن تظل القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، إلا أن من الممكن أن تصبح أيضاً العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني. ومن الممكن إنشاء مجلس ديني يضم ممثلين من الديانات الثلاث ليتولى الإشراف على الأماكن المقدسة».

أما أسباب التغيير في الخطاب الأميركي المعلن، فجاءت نتيجة الرفض الإسرائيلي وضغوط اللوبي الصهيوني، التي اضطرت الرئيس كارتر إلى التراجع عن مواقفه السابقة المتعلقة بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي كلها.

سادساً - عهد الرئيس رونالد ريغان (1981 - 1989): القدس موحدة عاصمة لإسرائيل وتقرير مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي والاستيطان غير ضروري ولكنه ليس غير شرعي:

يعد رونالد ريغان من الرؤساء الإنجيليين، فقد استندت هذه المرحلة على بقاء القدس موحدة وتقرير مستقبلها في مفاوضات الوضع النهائي، بمعنى تأخير التفاوض حولها وتأجيلها إلى مفاوضات التسوية النهائية للصراع الإسرائيلي - العربي لأسباب تتعلق بطبيعة وجوهر السياسات الإسرائيلية - الأميركية وما يخطط للمدينة من خلال مشاريع الاستيطان.

لقد طرأ على السياسة الأميركية في عهد الرئيس ريغان تغيير واضح تجاه الاستيطان، عندما صرح الرئيس ريغان عام 1981 قائلاً: «إن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير



شرعية¹². ولتفسير عوامل التغيير، نشير إلى أنها كامنة في طبيعة الأصول الأيديولوجية للرئيس ريغان، فضلاً عن تطابق وجهة نظر عدد كبير من أعضاء الكونغرس مع توجهات ريغان. لذلك، بدأ تشدد الكونغرس تجاه قضية القدس يؤثر في مواقف الإدارة الأميركية؛ حيث يقوم اللوبي الإسرائيلي أو جماعات الضغط بدور كبير في صياغة هذه المواقف.

وفي هذا الصدد، طرح الرئيس ريغان مبادرة لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. أما أهم ما ورد فيها بشأن الاستيطان في القدس¹³، فهو:

- مبادلة الأرض بالسلام، وذلك طبقاً للقرار الرقم 242 واتفاقيتي كامب ديفيد.

- القدس تبقى مدينة غير مجزأة، ويتقرر وضعها بالتفاوض ولكن التفاوض النهائي.

- إن الولايات المتحدة لم تؤيد استغلال أي أراض إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الانتقالية، التي تستمر خمس سنوات.

ومما ذكره الرئيس ريغان في خطاب له، رفض قيام دولة فلسطينية، وعقد سلام منفرد يرتكز على اتفاقية كامب ديفيد، والتركيز على أمن إسرائيل بقوله: «وليعلم الجميع أن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح من أي طرف وفي أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل... فالالتزام بأمن إسرائيل راسخ، وكذلك التزامي أنا»¹⁴. وتأكيداً لترجمة ذلك الخطاب، قامت الإدارة الأميركية بتوثيق علاقتها وتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، في خطوة لم يسبق لها مثيل، وذلك عندما عقدت تحالفاً ومعاهدات مع إسرائيل في الأعوام 1981 و1983 و1988.

سابعاً - عهد الرئيس جورج بوش الأول (1989 - 1993): التراجع عن إدانة الاستيطان وتأجيل النظر في مستقبل القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي:

تم خلالها تأجيل التفاوض وتسهيل الاستيطان، واتسمت بالتراجع عن السياسة الأميركية الراضة للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، كما تم تأجيل النظر في مستقبل القدس

12 - عبد الناصر محمد سرور، "الموقف الأميركي تجاه قضية القدس: 1967 - 2009"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع26، ربيع 2010، 115.

13 - خطاب الرئيس ريغان بشأن المبادرة الأميركية في أيلول 1982، السياسة الدولية، العدد 71، يناير/كانون الثاني 1983، ص 110 - 113.

14 - عمرو هاشم ربيع، "العلاقات الأميركية - الإسرائيلية 1981 - 1987"، شؤون فلسطينية، العدد 184، تموز 1988، ص 58.

إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهو المبدأ الذي اعتمد في اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية لاحقاً.

وكانت الولايات المتحدة قد أوضحت موقفها بالنسبة إلى مستقبل القدس في رسالة التطمينات الموجهة إلى الفلسطينيين قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وذلك عندما أشارت إلى مدينة القدس: «يجب ألا تكون مطلقاً مدينة مقسمة، ووضعها النهائي يجب أن يحدد من خلال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي»¹⁵. كما أكدت التطمينات استبعاد أي احتمال أو إمكانية لتدويل قضية القدس، وعدم اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع حول هذه القضية، وجوهر التطمينات هنا أن القدس مسألة تفاوضية وأن المفاوضات العربي هو الفلسطيني اعترافاً بحق الفلسطيني في المدينة.

لكن ومن جهة أخرى، وفي تطمينات الجانب الإسرائيلي، عبّر عنها الرئيس بوش في 31/3/1990، برسالة بعثها إلى رئيس «بلدية القدس اليهودي» تيدي كولييك جاء فيها: «يجب ألا تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي»¹⁶.

وقد جاء موقف الرئيس بوش هذا بعد تقدم السيناتور الأميركي (دانيال باتريك مونيهان) وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار يدعو الكونغرس الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل».

وقد استصدر مجلس الشيوخ الأميركي في 22/3/1990 قراراً نص على: بقاء القدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل»، مع حفظ حقوق «الآخرين» وفي 24/3/1990 أصدر الكونغرس الأميركي قراراً مماثلاً للقرار المذكور¹⁷. أما موقف الإدارة الأميركية اتجاه الاستيطان فقد عبّر عنه الرئيس بوش بالقول: «إن موقفي هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في «القدس الشرقية»، وسأدين هذه السياسة وسأأخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم «الإسرائيليون» بهذه السياسة. وهذا هو موقفنا الثابت - ونرى أنه موقف بناء لإحلال السلام - عملية السلام - إذا ما كانت «إسرائيل» تريد السير فيها»، مع ملاحظة أن الاعتراض على إقامة مستوطنات

15 - رسالة التطمينات الأميركية للقيادة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8 خريف 1991، 286.

16 - إبراهيم أبو حليوة، «القدس في السياسة الأميركية»، مرجع سبق ذكره، ص 87.

17 - محمد زياد محمد عبد الفتاح، «القدس في السياسة الأميركية 1947 - 2001»، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001، ص 30.

جديدة لا يشمل القائمة.

ومع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة «الإسرائيلية» في سنة 1990، قامت الحكومة «الإسرائيلية» بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في «القدس الشرقية»، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأميركية لها، بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح على أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت أيضاً تصريح الرئيس الأميركي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، القائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية¹⁸.

ومن الملاحظ بأن هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع. وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأميركية في عهد الرئيس بوش الذي سرعان ما تبين بأنه موقف مؤقت، إذ قامت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض «الفيتو» في مايو/ أيار 1990، لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية.

وقد شارك الفلسطينيون في مؤتمر مدريد الدولي للسلام في نوفمبر/ تشرين الثاني 1991، والذي كانت الولايات المتحدة أحد رعاة هذا المؤتمر، ضمن الوفد الأردني. وذلك بعد طمأنت الولايات المتحدة الفلسطينيين بأنها لن تعترف بضم «إسرائيل» لـ«القدس الشرقية»، ولا بحدود «بلدية القدس الشرقية» الجديدة. وفي رسالة التطمينات تجنبت الولايات المتحدة البحث في قضية القدس طيلة الفترة الانتقالية، وهذا بدوره يسمح لـ«إسرائيل» بخلق واقع جديد في المدينة من خلال تكثيف عملية الاستيطان فيها وتهويدها. هذا إلى جانب عدم إشارتها إلى مرجعية قضية القدس عند التفاوض، ما عدا قرار 242 لعام 1967. وهذا الأمر بدوره أمر خطير جداً، إذ حصرت مطالب الفلسطينيين بـ«القدس الشرقية» فقط، علماً أن قضية القدس بشقيها كانت موضوع نقاش. مما يسمح لـ«إسرائيل» بحصر مطالب الفلسطينيين في أجزاء فقط من «القدس الشرقية» تتمثل في المدينة القديمة والأحياء العربية منها.

ويلاحظ أن موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان قد تطور سلبياً، حيث كان موقفها بعد حرب عام 1967 مباشرة على أنه غير شرعي، وتدعو إلى وقف كل الإجراءات الاستيطانية في القدس بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة. وتطور هذا الموقف في

18 - المرجع السابق، ص 62.

زمن إدارة ريغان ليعتبر هذا الاستيطان شرعياً من خلال التلاعب بالألفاظ، حينها وصفت المستوطنات بأنها «ليست غير شرعية». وفي عهد إدارة بوش اعترف ضمناً بالمستوطنات القائمة، حين نادت إدارته بعدم إقامة مستوطنات جديدة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الضعف العربي كان قد بلغ أوجه في هذه الفترة وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية. ومن ثم تهيئة الساحة العربية للدخول في مفاوضات سياسية مع «إسرائيل» للتوصل لحل النزاع العربي- «الإسرائيلي» بانعقاد مؤتمر مدريد في أيلول 1991، تبعه انهيار الاتحاد السوفيتي أحد قطبي الساحة الدولية الذي كان له كبير الأثر في المنطقة العربية.

ثامناً - عهد الرئيس بيل كلنتون (1993 - 2001): عدم الممانعة في بناء المستوطنات في القدس مصحوب بإصدار الكونغرس قراراً يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس مع احتفاظ الرئيس بيل كلنتون بحق توقيت تنفيذه:

فقد تم تبرير استمرار الاستيطان واستبعاد الأمم المتحدة من قضية القدس، واستندت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس في هذه المرحلة على عدم ممانعة الإدارة الأمريكية مواصلة «إسرائيل» بناء المستوطنات تحت غطاء ضرورات النمو الطبيعي للسكان في المستعمرات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة خاصة القدس، بالإضافة إلى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عدم أهلية الأمم المتحدة للتقرير بشأن الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، بل حددت مكانها في المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع وخاصة مفاوضات الوضع النهائي، وكذلك تطابق وجهتي نظر الإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي بشأن القدس باعتماد الكونغرس قراراً يقضي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس وموافقة الرئيس الأمريكي كلنتون على ذلك القرار محتفظاً لنفسه بحق توقيت تنفيذه.

لقد طرأ على الموقف من الاستيطان خلال إدارة الرئيس كلنتون (1992 - 2000) تطور خطير؛ إذ لم تبد إدارته أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية، بل رفضت أن تصف الاستمرار في بناء المستوطنات في القدس الشرقية بأنه عمل أحادي الجانب، مثلما وصفته الإدارات السابقة. وتطور هذا الموقف إلى أبعد من ذلك بتأييد الإدارة توسيع المستوطنات القائمة للتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، كما عبّر عن ذلك مساعد وزير الخارجية إدوارد دجيرجيان قائلاً: «يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس (للتوسع) بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة، وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان، ووفقاً للحاجات الضرورية

الفورية في تلك المستوطنات»¹⁹.

وعن موقف إدارة الرئيس كلينتون تجاه قضية القدس، فقد تم في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، توقيع إعلان المبادئ بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وهو الإعلان الخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم. وبشأن القدس، نصت المادة الخامسة من الإعلان على أن تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ثم تبدأ مفاوضات الوضع النهائي الدائم بين حكومة إسرائيل وممثل الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن لا يتعدى بداية السنة الثالثة²⁰.

وأوضحت المادة الخامسة أيضاً أن هذه المفاوضات ستعطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ووسائل أخرى، ذات الاهتمام المشترك. كما نصت الفقرة الأولى من الملحق الأول، وعنوانه «بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها»، على أن يكون لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً للاتفاق بين الطرفين.

إلا أن الموقف الأميركي بلغ قمة تطوره السلبي بعد إعلان المبادئ - اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1993 - وذلك من خلال موقف المسؤولين الأميركيين الذين قالوا: «إن موضوع مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، بل هو من اختصاص إسرائيل والسلطة الفلسطينية». وعملت الإدارة الأميركية بقوة لتحديد الأمم المتحدة فيما يخص القدس والقضية الفلسطينية، وعارضت بشدة القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة الخاصة بالوضع النهائي للمدينة، حتى بلغ الموقف الأميركي، على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً مادلين أولبرايت، حدّ عدم وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بأنها أرض فلسطينية محتملة، ف... هذه الصفة قد تفسر بأنها تعني السيادة»²¹.

أما المقترحات الأميركية في كامب ديفيد عام 2000، فقد تناولت النقطة الرابعة منها قضية القدس، واعترفت بأنها أكثر القضايا حساسية وأكثرها إثارة للمشاعر، باعتبارها مركزاً

19 - إبراهيم أبو حليوة، مرجع سبق ذكره، ص 105 - 110.

20 - عبد الناصر محمد سرور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

21 - أحمد يوسف القرعي، "مستقبل القدس من إعلان أوسلو إلى وثيقة جنيف"، السياسة الدولية، العدد 155، يناير/كانون الثاني 2004، ص 125.

تاريخياً وثقافياً وسياسياً للإسرائيليين والفلسطينيين.

ثم طرحت الولايات المتحدة الأميركية أربعة مقترحات تدّعي أنها منطقية وعادلة، هي:

- 1 - يجب أن تكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة، يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادات. ويجب أن تضم عاصمتها دولتي إسرائيل وفلسطين المعترف بهما دولياً.
- 2 - يجب أن يصبح كل من هو عربي فلسطينياً.
- 3 - يجب أن يصبح كل من هو يهودي إسرائيلياً.

4 - ما هو مقدس بالنسبة إلى الجانبين يتطلب رعاية خاصة لتلبية احتياجات الكل. ولن يدوم أي اتفاق سلام إذا لم يتم على الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية ومقدسات اليهود والمسلمين والمسيحيين²².

فقد ركزت مقترحات كلينتون على أن تكون المناطق العربية تحت سيطرة فلسطينية، والمناطق اليهودية تحت سيطرة إسرائيلية. وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضاً، مع ضمان أن يقوم الطرفان بتطوير خرائط لتأمين الحد الأقصى من التواصل الجغرافي بين شطري القدس. بمعنى آخر، تكون سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي وعلى الساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية التي تعتبر جزءاً منه - حسب الرواية الأميركية - وسيكون التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر في أسفل الحرم أو وراء الحائط، وتكون سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات في أسفل الحرم ووراء الحائط، وذلك يتطلب موافقة متبادلة قبل أن تتم عملية الحفر واختراع هذه الأشكال من السيادة على القدس والمقدسات، كانت السبب الرئيس في إخفاق هذه المفاوضات رغم عديد الجوانب الإيجابية خارج موضوع القدس والاستيطان، وهما جوهر القضية، خاصة إذا ما أضيفت مسألة عودة اللاجئين.

في سياق ما طرحته مقترحات كلينتون، وخاصة ما يتعلق بقضية القدس، اتضح أن إدارة كلينتون:

- تراجعت إلى حد كبير عن المواقف الأميركية السابقة الخاصة بالقدس والتهويد.
- شرعت توسيع المستوطنات القائمة ليتلاءم مع الوضع الديمغرافي للسكان اليهود في المدينة.

22 - عبد الناصر محمد سرور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

- التفتت على القرارات الدولية ذات الشأن، ما يعكس مدى حالة الضعف الذي وصلت إليه المنظمة الدولية، ويؤكد مساعي الولايات المتحدة ورغبتها في صياغة مخرجات المنظمة.

- كشفت النقب عن الوضع المعقد الذي بلغته عمليات الحفر والتنقيب والاستيطان، حيث أصبح الحديث يدور حول أمتار فوق الحرم وأمتار تحت الحرم. ولقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني ليقبل بتقسيم ما سمته «المسؤوليات القانونية» بين الطرفين بشأن المسجد الأقصى.

تاسعاً - عهد الرئيس جورج بوش الثاني (2001 - 2009): مواصلة تجميد تطبيق قانون الكونغرس بنقل السفارة الأميركية إلى القدس مع طرح خطة خارطة الطريق ودولة الحدود المؤقتة دون القدس:

تم تجميد قرار نقل السفارة خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى طرح خارطة طريق لدولة الحدود المؤقتة، حيث أصدرت إدارة بوش «خارطة الطريق» في عام 2003 وحددت فيها الأسس لاتفاق الوضع النهائي وإقامة الدولتين.

وفي الوقت نفسه الذي طرحت فيه الإدارة الأميركية خارطة الطريق، فقد دعمت وثيقة أخرى غير حكومية وهي وثيقة جنيف التي أعدها فريق فلسطيني - إسرائيلي غير رسمي، وقد تعاملت ووثيقة جنيف مع قضية القدس في إطار جاء متجاوزاً للمواثيق والأعراف الدولية، وذلك على النحو التالي:

أ - تجاوزت الوثيقة القانون الدولي بذكر ما يسمى «حائط المبكى» وإغفالها كلياً ذكر «حائط البراق»، مع أن القرارات الدولية لم تطرح - التسمية الإسرائيلية للحائط.

ب - استندت الوثيقة، في حلها لمسألة السيادة على مدينة القدس، إلى عدد من المحاولات التي جرت لطرح تعريفات وعرض مفاهيم وأشكال مختلفة للسيادة (سيادة مشتركة، سيادة ثنائية، سيادة وظيفية، السيادة لله.. وغيرها)، لما يمثله من قبول وتسليم بالتعامل مع واقع الاحتلال الإسرائيلي.

ج - منح إسرائيل السيادة على الحي اليهودي و«حائط المبكى» ومقبرة جبل الزيتون، مخالفة ما أقره القانون الدولي، الذي لم يعترف لإسرائيل بأية سلطة وسيادة على أي قسم من مدينة القدس.

د - بعد تقسيم المدينة إلى نوعين من الأحياء، أشارت الوثيقة إلى أن المدينة القديمة ستبقى في إطار دولي، دون أن تشرح ما تعنيه بالإطار الدولي: هل هو ما ورد في قرار التقسيم الرقم

181، أم تعني أنها العاصمة الأبدية لإسرائيل، أم أنها عاصمة الدولتين معاً²³.

وعلى الرغم من أن وثيقة جنيف تتقاطع إلى حد كبير مع أفكار كليتون ومفاوضات طابا، غير أن الموقف الأميركي الرسمي تجاه وثيقة جنيف اتسم بالمرابطة والالتواء؛ فبعد أن لزم الرئيس بوش الابن الصمت فترة طويلة، أدلى في أثناء لقائه بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، بعد أيام من توقيع وثيقة جنيف، بتعليق قال فيه: «إنه خطوة مفيدة، ولكن يجب أن يتضمن أيضاً محاربة الإرهاب وتوفير الأمن لإسرائيل»، كما بعث رسالة الضمانات الأميركية لشارون، التي مثلت استجابة أميركية كاملة للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر، على خطة خارطة الطريق الأميركية، أبرز ما فيها ما يتعلق بقضايا التسوية النهائية؛ إذ التزمت الولايات المتحدة - الراعي الأساسي لعملية السلام - بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة ما لم يوافق الجانب الفلسطيني على ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل، مثل كتلتي معاليه أدوميم وغوش عتسيون.

ولا تقتصر تلك التعهدات على قضايا مفاوضات الوضع الدائم (المرحلة الثالثة من خطة خارطة الطريق)، بل تتضمن أيضاً التزامات مهمة تتعلق بالخطة، وتنحاز تماماً إلى المفهوم الإسرائيلي، ومنها ما هو خاص بالاستيطان في القدس. ومن الناحية العملية، نسفت التعهدات الأميركية التي استجابت للتحفظات والشروط الإسرائيلية بالكامل للخطة، حيث سنحت الفرصة لإسرائيل لـ²⁴:

أ - متابعة بناء الجدار الفاصل (جدار الفصل العنصري).

ب - التخفيف من استحقاق وقف أعمال الاستيطان كافة، بما فيها بناء مستوطنات بذريعة النمو الطبيعي للسكان، وإجازة مواصلة البناء والتطوير في المستوطنات داخل ما يسمى «المستوطنات القائمة».

ج - عدم تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد آذار/ مارس 2001، كما تنص خطة خارطة الطريق. وكان بوش قد تحدث في رسائل متبادلة مع شارون على إزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة فقط، أي إنه وافق على سياسة الاستيطان الإسرائيلية، معتبراً الاستيطان السابق شرعياً وقانونياً.

د - إسقاط أية إشارة إلى استحقاق رفع الحظر عن المؤسسات الفلسطينية في القدس

23 - القرعي، «مستقبل القدس من إعلان أوسلو إلى وثيقة جنيف»، مرجع سبق ذكره، ص 126 - 127.

24 - أيمن أبو الطرايش، «السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 2001 - 2006»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2009، ص 110 - 111.

عملاً بالمرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق.

وقد تحولت التعهدات الأميركية الموجودة في رسائل الضمانات الأميركية لشارون إلى قرار صادر عن الكونغرس بأغلبية ساحقة (407 مؤيدون، 9 نواب معارضون، وامتناع 3 نواب عن التصويت). وتضمن قرار التصويت أن يأخذ الاتفاق الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين بعين الاعتبار الوضع القائم على الأرض، وليس من الواقعي انتظار العودة الكاملة إلى حدود عام 1967.

كما نجحت لجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية «إيباك» في دفع أعضاء الكونغرس إلى تقديم مسودة مشروع قرار يطالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل «لا تقبل التقسيم» وذلك قبل 180 يوماً من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية ويشتمل مشروع القرار، الذي تقدم به السيناتور براوتوباك في 19 نيسان/ أبريل 2005 لتقاطع بذلك مواقف الكنيست الإسرائيلي والكونغرس الأميركي بشأن تهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. بل إن مشروع القرار يسجل مزاعم وادعاءات تاريخية باطلة لإسنادها في كتب التاريخ وبمختلف اللغات، وتتضمن مغالطات تاريخية، منها الادعاء بأن القدس لم تذكر قط في القرآن، وأنها لم تكن يوماً عاصمة لشعب غير الشعب اليهودي.

عاشراً - عهد الرئيس باراك أوباما (2009 - 2017): تأييد يهودية دولة إسرائيل وتجنب الحديث عن قضية القدس:

تميزت هذه المرحلة بالاستمرار في تجميد قرار نقل السفارة بالرغم من سياسته المناصرة والمنحازة بشكل كامل لإسرائيل، كما عارضت إدارته حق العودة، ورفضت الضغط على إسرائيل، وأيدت مطلب الإسرائيليين باعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، بالإضافة إلى تجنب الحديث عن قضية القدس في معظم الخطابات ومعارضة التوجه لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

وقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في أكثر من مناسبة عدم قبول الولايات المتحدة بشرعية الاستمرار في بناء المستوطنات، مبرراً ذلك بأن أعمال البناء تنتهك الاتفاقيات السابقة وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام. كما أنه حذر إسرائيل قائلاً: «إن بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات القدس قد يؤدي إلي موقف خطير جداً يساهم في إثارة حفيظة الفلسطينيين والإضرار باحتمالات السلام. وأضاف: «أعتقد أن التوسع في بناء المستوطنات في القدس لا يساهم في أمن إسرائيل، بل سيعصب عليها إقامة السلام مع جيرانها». أما بخصوص رسالته إلى الفلسطينيين، فقد قال: «أعتقد أن الفلسطينيين

يشعرون بمرارة يمكن أن تؤدي إلى وضع خطير²⁵.

كما أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قامت في 4 آب/ أغسطس 2009 بإدانة قيام إسرائيل بطرد عائلات فلسطينية من القدس الشرقية، على اعتبار أنه من قبيل الأعمال الاستفزازية التي تتناقض مع واجبات إسرائيل.

على الرغم من معارضة حوالي 74 بالمئة من الرأي العام الأميركي لاستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والمطالبة الشعبية الواسعة لإدارة أوباما بسياسة أقل مساعدة لإسرائيل، ولاسيما دعم النشاط الاستيطاني، فإن توجعات أعضاء الكونغرس لم تتطابق مع الرأي العام الراجح لدى الغالبية. وقد ترجمت هذه التوجعات على النحو التالي:

- في 10 آب/ أغسطس 2009، وجّه حوالي 71 عضواً في مجلس الشيوخ خطاباً إلى الرئيس أوباما تضمن ضرورة قيامه بتشجيع القادة العرب على التطبيع مع إسرائيل.

- عرض النائب دان بورترن في 6 آب/ أغسطس مشروع قانون طالب فيه إدارة أوباما الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012، وإلغاء سلطة الرئيس الأميركي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس.

- مارس 25 عضواً جمهورياً و34 عضواً ديمقراطياً في آب/ أغسطس 2009 ضغوطاً جديدة على أوباما، وهاجموا موقفه الداعي إلى وقف الاستيطان.

بناء على المواقف السابقة - وهي على سبيل المثال لا الحصر - فإن مواقف الساسة الأميركيين كثيراً ما ترتبط بحالة الاستقطاب الحزبي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بهدف اجتذاب تأييد المنظمات اليهودية الأميركية واعتبارات التمويل السياسي التي تدفع أعضاء الحزبين في الكونغرس إلى تبني مواقف داعمة لسياسة إسرائيل إلى درجة الضغط على الرئيس أوباما لكي يغير مواقفه تجاه النشاط الاستيطاني، وإن تعارض ذلك مع مواقف غالبية الجمهور الأميركي.

وعلى غرار ما قامت به إدارة كلينتون قبل انتهاء ولايتها، قامت إدارة أوباما، ومن خلال وزير خارجيتها جون كيري بطرح رؤيتها لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يوم 28 ديسمبر/ كانون الأول 2016، بعد تبني مجلس الأمن للقرار 2334 (2016)، لإدانة الاستيطان، بامتناع الإدارة الأميركية عن التصويت، والتي لم

25 - عبد الناصر محمد سرور، "الموقف الأميركي تجاه قضية القدس: 1967 - 2009"، المرجع سبق ذكره، ص 125

تر النور، شملت النقاط الست²⁶ على النحو التالي:

1 - إقامة حدود آمنة ومعترف بها من قبل الأسرة الدولية، بين إسرائيل وفلسطين قابلة للاستمرار، وذلك عبر التفاوض على أساس حدود 1967 مع عمليات تبادل متساو لأراض يقبل بها الطرفان (وفقاً للمبدأ الوارد في قرار الأمم المتحدة 242 (1967) والقرار 2334 (2016)).

2 - تحقيق فكرة القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة (1947) بشأن دولتين وشعبين، أحدهما يهودي والآخر عربي، مع اعتراف متبادل ومساواة في الحقوق لمواطني كل منهما.

3 - إيجاد حل عادل ومقبول وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة دولية، يشمل تعويضاً وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة، واعترافاً بالمعاناة وإجراءات أخرى ضرورية ليكون حلاً كاملاً منسجماً مع دولتين للشعبين.

4 - إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين وحماية وتأمين حرية الوصول إلى المواقع الدينية.

5 - تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مرض وإنهاء كل احتلال بشكل كامل، والعمل في الوقت نفسه على أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعلية، وأن تتمكن فلسطين من ضمان أمن شعبها في دولة تتمتع بالسيادة وغير معسكرة.

6 - إنهاء النزاع وكل المطالب العالقة ليتاح إقامة علاقات طبيعية وتعزيز الأمن الإقليمي للجميع، كما هو وارد في مبادرة السلام التي تقدمت بها الدول العربية.

ونظراً لانشغالها بالأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والتي اعتبرتها أكثر إلحاحاً من القضية الفلسطينية، خصوصاً الملف السوري، واهتمامها أكثر بقضايا ومسار ما يسمى بالربيع العربي ثم بالاتفاق النووي الإيراني، في ظل تخوفها من تداعيات تدخلها في هذا الملف داخلياً ودولياً، انشغلت إدارة أوباما عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولم تحرك فيه ساكناً.

وهكذا نستخلص مما تقدم:

أولاً: أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه القدس لم تكن تحمل فروقات جدية،

26 - النقاط الست لخطة كيري لعملية السلام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بتاريخ 26/12/2016، انظر

<https://www.france24.com/ar/20161229>

حيث بقيت إسرائيل حجر الزاوية في الموقف الأميركي الذي عمل على تغطية وحماية الموقف الإسرائيلي بمواكبة مستمرة للأمر الواقع القسري الإسرائيلي ضمن مراحل تراكمية، وأن عقدة التخطيط والسياسات والتشدد والاستهداف كانت القدس وهي نقطة التقارب والتماهي الإسرائيلية - الأميركية المختلفة تقريباً عن باقي أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: أن المواقف الأميركية بشأن وضع القدس تركزت في محورين أساسيين هما:

1 - تأكيد جميع الحكومات الأميركية على إبقاء القدس موحدة.

2 - عدم اعتراف الحكومات الأميركية بحق الشعب الفلسطيني في «القدس الشرقية» التي احتلت عام 1967، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقاً.

كما نستنتج أيضاً أن السياسات والمواقف الأميركية تجاه القدس أخذت السياق التراكمي ضمن مراحل متعددة تواكب الأمر الواقع الذي تفرضه القوة الإسرائيلية على مدار المراحل التالية:

- مرحلة أولى: أواسط الأربعينيات والخمسينيات: دعم النظام الدولي للقدس دعماً لقرار التقسيم المؤسس لقيام إسرائيل عام 47، لكن عام 48 ونتيجة الحرب واحتلال القدس الغربية تراجع الموقف عن التدويل الكلي لصالح التدويل المحدود لشرق القدس فقط ودعم إسرائيل في تغيير الوضع القانوني ووجه القدس الغربية.

- المرحلة الثانية: الستينيات بعد 67 وسقوط القدس الشرقية: التعامل مع القدس على أنها مسألة دينية وليست سياسية، والمطالبة باعتراف الدول ببعضها على أسس واقعية وليس العودة للحدود السابقة، مع إيجاد ترتيبات خاصة بالأديان في القدس... والنقطة هنا انتقال الموقف من دعم الشرعية بشأن القدس إلى تعطيل الشرعية.

- المرحلة الثالثة: السبعينيات: مغادرة النظام الدولي وتدويل القدس نهائياً وتأكيد أن مصير القدس يتحدد باتفاق الأطراف، على أن تبقى موحدة مع حرية الوصول للأماكن المقدسة.

- المرحلة الرابعة: الثمانينيات: القدس موحدة مصيرها بالتفاوض ولكن بمفاوضات الوضع النهائي، بمعنى تأجيل التفاوض مع تغيير واضح بالموقف من الاستيطان فهو غير ضروري ولكنه ليس غير شرعي.

- المرحلة الخامسة: التسعينيات: تطورات تاريخية:

- الكونغرس والرئيس: القدس عاصمة موحدة لإسرائيل مع حفظ حقوق الآخرين.. ونقل السفارة الأميركية إليها (آذار 1990 واحتفظ الرئيس بحقه في تحديد وقت التنفيذ).

- في سبتمبر 1993 اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لفترة انتقالية خمس سنوات في الثالثة منها يبدأ التفاوض حول موضوعات الحل النهائي وهي: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود وعلاقات التعاون مع جيران آخرين على أن يكون لفلسطيني القدس الحق في المشاركة في العملية الانتخابية.

- توحيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتبار أن موضوعات القدس والاستيطان.. الخ شأن فلسطيني - إسرائيلي لا علاقة للأمم المتحدة به، وعارضت الإدارة أي قرارات تصدر عن الأمم المتحدة، خاصة في الوضع النهائي.

المرحلة السادسة: عام 2000: القدس موحدة مفتوحة غير مقسمة وعاصمة لدولتين معترف بهما دولياً، وكل من هو عربي فلسطيني وكل من هو يهودي إسرائيلي، بما فيها البلدة القديمة واخترع مفاهيم جديدة للسيادة مثل الوظيفية، الثنائية، تحت الأرض وفوق الأرض، مع استمرار تجميد نقل السفارة، ولكن معارضة قوية لدور الأمم المتحدة لحق العودة واشترط الاعتراف بيهودية إسرائيل وحصر التفاوض حول القدس الشرقية. يأتي ذلك في إطار عزل القدس بالجدار وتسارع مخططات إفراغ المدينة من مواطنيها ومخططات التهويد بزرع المدينة بالبؤر الاستيطانية وتقاسم الأقصى وخلق أغلبية يهودية وتغيير الأسماء والمعالم إلى يهودية.

المرحلة السابعة وإعلان ترامب: تمرير قرار الكونغرس وتنفيذه بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وهذا يقودنا إلى معالجة الفرع الثاني وصولاً لأبعاد وخلفيات وعد ترامب المنجز.

الفرع الثاني: إدارة ترامب والقدس:

شكل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في السادس من ديسمبر/ كانون الأول 2017، والذي اعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبدأ عملية نقل السفارة الأميركية إلى المدينة، تغييراً حاسماً في السياسة الأميركية المتخذة والمعلنة في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، لي طرح تساؤلات عدة حول دلالات توقيت القرار، ووضعيته القانونية، فضلاً عن تداعياته على مستقبل التحولات في عملية السلام في الشرق الأوسط وخاصة أن إدارة ترامب تدعي العمل على حل دائم للصراع، من خلال ما يتم ترويجه حول «صفقة القرن».

إذ يمثل قرار ترامب أكثر من اختتام للإدارات الأميركية المتعاقبة بشأن القدس بما يمثله أيضاً من انتهاك وتقويض لمنظومة الشرعية الدولية تجاه القدس وفلسطين، بل تحدّ لإرادة المجتمع الدولي بما في ذلك الموقف العربي ومبادرة السلام العربية، وهو انحياز مطلق للرواية والأسطورة الإسرائيلية باعتبار أن القدس العاصمة التاريخية للشعب اليهودي ولم تكن يوماً عاصمة لسواه، منكرًا بذلك الرواية والحق التاريخي، بل وجود الشعب الفلسطيني، كما يأتي بخلفية أيديولوجية عقائدية للرئيس ترامب بوصفه إنجيلياً وضمن العقائد والأساطير الإنجيلية.

إلى جانب ذلك، فهو يؤسس لمقاربة جديدة لعملية السلام المزعومة عبر حل الدولتين الذي بات مشروطاً بموافقة الأطراف بإعطاء إسرائيل حق الفيتو وإخراج القدس من موضوع التفاوض وحسم مسبق لوضعها ينهي عملية التفاوض قبل أن تبدأ، فهو لا ينكر فقط الحقوق الفلسطينية، بل في سياق عدوانه على حقوق الشعب الفلسطيني ووجوده وسلطته بصورة مباشرة وليس فقط بالانحياز لإسرائيل، ويمكن رؤية ذلك في قرارات وخطوات أميركية مستمرة في: استبعاد وتقويض حل الدولتين والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ودعم الاستيطان واعتباره قانونياً، وعقوبات مالية ضد السلطة وإغلاق مكتب المنظمة بواشنطن باعتبارها إرهابية ووقف التمويل للأونروا لتصفية قضية اللاجئين، ووقف تمويل جمعيات إسرائيلية فلسطينية تسعى للسلام، ووقف تمويل مشافي القدس، والضغط على الدول لتفكيك الكتلة التصويتية بالأمم المتحدة تحت طائلة وقف المساعدات لها، والانسحاب من المنظمات الدولية بذريعة دخول فلسطين إليها -اليونسكو- مجلس حقوق الإنسان - محكمة الجنايات الدولية، وأخيراً إلغاء القنصلية الأميركية في القدس ودمجها بالسفارة.

وقد صدر إعلان ترامب في سياقات الدعم والحماية الأميركية للمخططات والسياسات الإسرائيلية، وهو ما سنتناوله في (أولاً) ثم في إطار مجموعة من الأكاذيب والتبريرات في (ثانياً).

أولاً- السياق والظروف التي صدر فيها الإعلان:

يأتي توقيت إعلان ترامب حول القدس، في ظل سياقات مواتية وحاضنة إيجابية، بل يراها الجانب الأميركي داعمة لهذا القرار، ولعل القرار قد جاء على خلفية ما تم إنضاجه من عوامل ممهدة توفر البيئة اللازمة لاتخاذها بعد اكتمال إنضاجها ومنها:

1 - شرعنة أمر الواقع القسري وأسبابه وشرعية الاعتراف الدبلوماسي:

دأب الجانب الإسرائيلي في السنوات السابقة على إعادة هيكلة الطبيعة الديموغرافية للقدس، من خلال سياسات التهويد، والتي دعمها تيار اليمين، عبر خطوات استباقية

للإعلان، وتمثلت في اعتماد دولة الاحتلال الإسرائيلي على مخطط متكامل لتهويد القدس الذي يتلخص في العمل على الاستيلاء على كامل المدينة التي يعتبرها أرباب الحركة الصهيونية العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل وذلك من خلال:

أ - سياسة تفرغ المدينة من سكانها الأصليين²⁷: يتم ذلك من خلال مصادرة الأراضي والعقارات من أهلها، عزل الأحياء المقدسية بجدار الفصل العنصري، سحب الهويات المقدسية من أهلها، بناء المستوطنات الصهيونية حول مدينة القدس بشكل دائري، وضمها إلى المدينة لتكثيف الوجود اليهودي لإعطاء صبغة يهودية للمنطقة، بالإضافة إلى تضيق الخناق على المقدسيين، وتقليل فرص العمل لديهم، حيث يرمي المخطط التهودي الذي قدر له رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت الانتهاء منه في العام 2020 إلى تقليص عدد المقدسيين إلى نحو 12٪، وإلى عزل الأحياء المقدسية بجدار الفصل العنصري²⁸.

ب - سياسة تهويد المدينة: ويتم ذلك من خلال الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتحويلها إلى بؤر استيطانية ومدارس دينية، لجعل محيط المسجد الأقصى يبدو وكأنه ذو أغلبية يهودية، وتغيير أسماء الشوارع والأماكن العربية الإسلامية إلى أسماء عبرية، تحويل المعالم الإسلامية والمسيحية إلى معالم يهودية، الإكثار من الحفر تحت المسجد وفي محيطه، تهديد للحرم ومحاوله تزوير وقائع أثرية جديدة، تكريس الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى، وذلك بالصلاة فيه يومياً، التدخل في صلاحيات الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد، ومنع المصلين الآتين من الأراضي المحتلة عام 48، أو أهل قطاع غزة، أو الضفة الغربية، أو حتى المقدسيين أنفسهم من الدخول إلى المسجد.

ج - إصدار سلسلة قوانين لمواصلة الاستيطان في القدس وتهويدها: ومن أهم هذه القوانين ما يلي:

- قوانين مصادرة الأراضي لسنة 1953: حيث تمت مصادرة 24 كم مربع، أي ما يعادل 35٪ من مساحة القدس الشرقية، ويعتبر قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.
- قوانين التنظيم والبناء: والتي جعلت 40٪ من مساحة القدس الشرقية مناطق

27 - أسامة حلي، "الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 32 (خريف 1997)، ص...، حنين حسن مهدي البنا، "الممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس 2000 - 2013"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2015، ص 60.

28 - د. إبراهيم فؤاد عباس، "الموقف الأميري من قضية القدس: بانوراما تاريخية وقراءة سياسية"، مقال في دنيا الوطن، بتاريخ 10/12/2017، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/12/10/451725.html>

خضراء يمنع البناء الفلسطيني عليها، ولكنها تعتبر مناطق احتياط استراتيجي لبناء المستوطنات.

• مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة 1950: حيث ينص على أن كل شخص كان خارج إسرائيل (المناطق المحتلة من القدس وضواحيها) أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها السلطات الإسرائيلية عام 1967، فإن أملاكه تنتقل إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق للقيم البيع والتأجير.

د - «أسرلة» المدينة من الفلسطينيين: حيث يتم ذلك من خلال ربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بالسلطات الإسرائيلية وتحويل ضم المدينة إلى واقع إسرائيلي راسخ، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة المدينة وتغيير ملامحها وطبيعتها الجغرافية والحضرية والسكانية بإنفاذ القانون الإسرائيلي على المواطنين المقدسيين.

هـ - تدعيم الاستيطان في القدس:

تعتبر الهجمة الاستيطانية الشرسة التي استمرت خلال العقدین الأخيرين ووصلت إلى ذروتها في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو، الأداة الأكبر في تنفيذ مخطط تهويد القدس بعد تمدد الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية بشكل متسارع، فمنذ بدء جولة المفاوضات الجديدة في 29 يوليو/ تموز 2013 نتيجة المساعي الأميركية التي بذلها وزير الخارجية الأميركي - حينذاك - جون كيري أضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو 10558 وحدة استيطانية، وهو ما يعادل 4 أضعاف النمو الطبيعي في مدينة نيويورك، حسبما ذكره كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات²⁹.

و خلاصة القول إن الهدف من إصرار الجانب الإسرائيلي على تأجيل موضوع القدس إلى المراحل النهائية للمفاوضات يهدف بشكل أساس إلى ابتلاع أكبر قدر ممكن من أراضي القدس، ولا سيما أنه يترافق مع إجراءات التهويد وهدم بيوت المقدسيين وسحب هوياتهم، لتضع الجانب الفلسطيني أمام واقع جديد تفرضه موازين القوى.

ومن ثم، فإن القرار الأميركي لا يحمل سوى طابع المصادقة والترسيم المتوج للدعم والحماية المترامنة بالخطوات الواقعية للسيطرة الإسرائيلية على كامل القدس.

29 - إبراهيم عباس، "الاستيطان أكبر عائق لعملية السلام"، انظر

<https://www.al-madina.com/article/298667>

عريقات يعترف بزيادة الاستيطان في ظل المفاوضات، انظر <https://www.aljazeera.net>

2 - اغتنام نافذة الفرص وتساعد أزمات الشرق الأوسط: حيث تحظى خريطة المنطقة العربية بتوترات صراعية على مختلف أبعادها المتداخلة وفواعلها المتشابكة، مما يُعد بمثابة «نافذة الفرص» لصانع القرار الأميركي لتمير قضية القدس، خصوصاً في حالة الضعف العربي غير المسبوق، في ظل انشغال دول الإقليم بإعادة هيكلة الثوابت الداخلية للدولة الوطنية عقب الثورات العربية، فضلاً عن هيمنة ملف الإرهاب وإيران على الطاولة العربية، وما تبعها من مقاربات عربية-إسرائيلية جديدة لمواجهة التهديدات الأمنية بالإقليم، الأمر الذي يحتاج دراسة مستقبلية غير أنه استكمل حلقة إتمام تنفيذ المخططات الإسرائيلية المتعلقة بفرض الأمر الواقع القسري، وذلك ما فتح باباً واسعاً لنفاذ الأكاذيب المستمدة من خلفيات أيديولوجية وأسطورية كان لها حضورها الشديد في إعلان ترامب.

ثانياً- القنوات الذاتية للرئيس ترامب وأسس القرار الأميركي:

ارتكز الإعلان الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال على الأسس التالية:

1 - ذرائع السياسة وأكاذيب التاريخ والواقع:

حاول ترامب أن يضع قراره في إطار الالتزام بالقانون الذي أقره الكونغرس عام 1995 حول نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بأغلبية ساحقة من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، إلا أن ذلك القانون تضمن بنداً يسمح للرئيس الأميركي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ «حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية». ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، والإدارات الأميركية المتعاقبة تُوقّع الإعفاء تلقائياً كل ستة أشهر، على الرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشحين بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

وأيضاً كانت المبررات التي قدمها الرئيس الأميركي لهذا التحول، فإن أخطر ما في ذلك أن هذا الإعلان يمثل انحيازاً للرواية والأسطورة الإسرائيلية، ضارباً عرض الحائط بالحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، لينكر بذلك حق الشعب الفلسطيني في أرضه وأسس بقاءه، على الرغم من أن كتب التاريخ والآثار تثبت بالأدلة والبراهين أن العرب أول من حكم القدس، وأن البيوسيين العرب حكموا القدس قبل مولد أجداد اليهود بثلاثة آلاف عام³⁰.

30 - محمد الشرقاوي، «ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط»، مركز الجزيرة للدراسات، 20/12/2017.

2 - الخلفية الأيديولوجية الدينية لقرار ترامب:

يمثل الإنجيليون نحو 25 في المئة من الشعب الأمريكي، حيث صوّت نحو 80 في المئة من البيض منهم لصالح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة³¹. وتمثل قضية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس إحدى أولويات تلك الكتلة التصويتية، حيث ترى هذه الفئة أن قضية نقل السفارة لا تتعلق بأمر سياسي، وإنما تنبع أهميتها من ارتباطها «بالنبوءة» في الكتاب المقدس وحلول نهاية الزمن ومعرفة «هرمجدون» التي ستحصل قبل يوم القيامة وتكون المعركة الأخيرة التي تخوضها البشرية، وستقود اليهود لإعادة الاعتراف بالمسيح على أنه مخلصهم، كذلك هناك أفكار متشرة بين الإنجيليين حول التحضير للفترة التي تسبق عودة المسيح، كما أن بعض كبار القساوسة الذين تربطهم علاقات قوية بترامب عبّروا عن رضاهم عن الخطوة التي اتخذها بالقول إنها تمثل ركناً أساسياً في تحقيق النبوءات، فترامب يريد من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تذكير ناخبيه من الإنجيليين أنه «رجل الله الذي يساهم في دفع التاريخ - كما يراه الكتاب المقدس - قدماً، ويساهم في حلول نهاية التاريخ»³².

المحور الثاني: تفاعل المواقف الرسمية العربية والدولية تجاه قرار الإدارة الأميركية:

لقد جاء التفاعل الدولي في إطار التداعيات والانعكاسات التي أحدثها قرار ترامب الذي فاجأ العالم وأهمل دعوات الغالبية الساحقة من دول العالم واعتراضها على هذا الإعلان، أولاً لما مثله هذا الإعلان من إخلال جسيم بمنظومة دولية كاملة تعاطت لعقود عبر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كما على مستوى العلاقات الثنائية مع قضية فلسطين وعملية السلام في إطار الشرعية الدولية وطبقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وما أحدثه قرار ترامب من تقويض هذه المنظومة الأمامية الكاملة، وهذا ما سيتم تناوله بفرع أول، وبفرع ثانٍ سيتم تناول التحرك والتفاعل الدولي مع هذا الإعلان.

الفرع الأول: قرار ترامب في إطار القانون الدولي:

بني التحرك الدولي في هذا المسار على ثلاث ركائز، وهي اعتبار القرار اعتداء على حقوق

31 - تقرير عن ندوة بعنوان: "قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Jerusalem - Embassy - Alquds - Legal - and - Political - Status - Report.aspx>

32 - آية شمعة، "الصهيونية المسيحية مهندسة السياسات الأميركية تجاه فلسطين"، المركز الفلسطيني للإعلام، <https://www.palinfo.com/news/2018/2/18>

الشعب الفلسطيني المشروعة وهذه نقطة أولى ثم اعتباره تقويضاً لأسس عملية السلام المتفق عليها دولياً في نقطة ثانية، وأخيراً فإنه يقترح مقارنة جديدة مغايرة لعملية سلام يجمع العالم بأسره على أسسها وقواعدها بمنظومة من القرارات الدولية القائمة على أساس الشرعية والقانون الدولي.

أولاً: - الاعتداء على الحقوق الفلسطينية والعربية:

وهي تلك الحقوق الوطنية والمشروعة الثابتة التي طالما ثبتتها ودعمتها قرارات الشرعية الدولية، وهي المستندة إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي، والتي تؤكد كلها على حق الشعب الفلسطيني في القدس سواء دينياً أو سياسياً أو قانونياً.

فدينياً يعتبر القرار سلباً للمدينة المقدسة، وتشويهاً لرسالتها الروحية، كما أن التعامل معه كأمر واقع يسيء إلى المؤمنين، ويشكل تحدياً لمشاعرهم الدينية ويقدم القدس على أنها احتكارية على دين واحد خلافاً لقناعات الأديان الأخرى مسلمين ومسيحيين.

أما على المستوى السياسي، فيمثل القرار اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني لأن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، كما يشكل مفصلاً مهماً في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يؤرخ لما قبله وما بعده، وربما يفضي إلى نهاية مرحلة كاملة من المراهنة على تسوية لصراع طويل ومعقد بالطرق السياسية برعاية واستئثار كاملين من الإدارة الأميركية لما يقرب من عقدين، ويشكل القرار أيضاً نسفاً لكل الوعود التي قدمت من قبل الرئيس الأميركي وطاقمه حول مبادرة شاملة منتظرة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويتعارض مع الاستراتيجية الحالية للحملة ضد الإرهاب والعنف والتطرف بما في ذلك مصادر التهديد التي تراها الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً للقانون الدولي وهو لا يقر ولا يعترف باستخدام القوة، كما يجرم ميثاق الأمم المتحدة التهديد بالقوة أو استخدامها في غير الصالح العام، وينظم القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام 1949 صلاحيات سلطات الاحتلال إلى أن يزول الاحتلال وتعود السيادة العربية على القدس العربية، كما يلزمها بعدم استغلال حالة الاحتلال غير الطبيعية أو الإساءة لاستخدام سلطاتها، فالطبيعة المؤقتة للاحتلال تلزم المحتل بعدم القيام بإجراءات تغير المعالم الجغرافية أو الديمغرافية للإقليم المحتل، وينظم ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية والفصل السادس اللجوء إلى الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية. وهو الأمر الذي يؤكد بطلان الادعاء الإسرائيلي بالسيادة على القدس، ويعد انتهاكاً للقانون الدولي في هذا الشأن. ويمكن رؤية بطلان الادعاء الإسرائيلي بالسيادة على القدس عبر تنفيذ الحجج

والمبررات الإسرائيلية من خلال:

أ) أنه لا توجد أهمية للدعايات الدينية والتاريخية لليهودية المتعلقة بالقدس عند البحث في مسألة حقوق ملكية القدس، حيث إن ادعاء إسرائيل أن لها حق السيادة على الأراضي التي استولت عليها بالقوة في عام 1948، مستندة في ذلك الادعاء إلى قرار الجمعية العامة رقم 181 الذي اقترح وجود دولة عربية ودولة يهودية في فلسطين، وأن المجتمع الدولي قبل بوجود حق لإسرائيل وأن الأمم المتحدة اعترفت بها وأصبحت عضواً فيها، ادعاء غير شرعي، حيث وضع القرار 181 تصوراً لدولة يهودية ذات أبعاد أصغر مما استولت عليه إسرائيل في عام 1948، كما أن اعتراف الأمم المتحدة والعضوية فيها لا يتضمن بالضرورة اعترافاً بالسيادة على أراضٍ تكون موضع نزاع، وبالتالي لا يمكن أن تنطبق هذه الحجج على السيادة على القدس بما أن القرار 181 لم يضع تصوراً بأن تُشكّل القدس جزءاً من الدولة اليهودية المقترحة، بل ذهب إلى تدويل القدس ووضع نظام دولي خاص بها وربط الاعتراف الدولي بإسرائيل واشترطته بموافقتها على الالتزام بقرار التقسيم حتى إنه ذهب إلى إلزام الأطراف بمضمونه، ولم يتم الاعتراف بادعاء إسرائيل السيادة على القدس.

ب) وضعت إسرائيل حجة بديلة وهي أنه يحق لإسرائيل أن تكون لها سيادة على الأراضي التي احتلت في عامي 1948 و1967 بما أنها تقول إنها تصرفت «دفاعاً عن النفس»، وإن هذه الأراضي لم تكن تحت سيادة أية قوة أخرى، ولكن هذه الحجة تتعارض أيضاً مع أحد المبادئ الأساسية المعروفة في القانون الدولي، وهي أن ممارسة الدفاع عن النفس لا يمكن أن تُشكّل في حد ذاتها أساساً للحصول على حق الملكية. أما فيما يتعلق بمسألة القدس الشرقية، فإن الادعاء الإسرائيلي بحق الملكية ليس له أساس من الصحة لأن الاحتلال المحارب لا يستطيع منح حقوق بالملكية وأن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ينطبق على الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

ثانياً: القرار انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية وتقويض الشرعية الدولية بشأن القدس³³:

ويمتد هذا الانتهاك الجسيم إلى ما استقر عليه القانون الدولي والمواثيق الدولية منذ بدايات

33 - انظر وضع القدس في القانون الدولي، أوراق وحقائق 20 حزيران 2011، منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شؤون المفاوضات)، <https://www.nad.ps/ar/publication>

الصراع وإقامة إسرائيل على أنقاض الكيان والنكبة الفلسطينية ومازال مستمراً يمثل الانحياز والدعم والحماية الأميركية لإسرائيل حجر الزاوية فيه، بما يجعل من قرار ترامب انتهاكاً جسيماً للمنظومة القانونية وتقويضاً لمنظومة الحقوق الوطنية والتاريخية الفلسطينية كما قرارات الشرعية الدولية ببعديها التاريخي (أ) والراهن (ب).

أ: الوضع القانوني للقدس تاريخياً³⁴:

- لفترة 400 سنة وحتى الحرب العالمية الأولى، شكلت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، بعد هزيمة تلك الإمبراطورية، وُضعت فلسطين في عام 1922 تحت انتداب عصبة الأمم، حيث كانت بريطانيا هي سلطة الانتداب، كانت القدس خلال فترة الانتداب جزءاً لا يتجزأ من أراضي فلسطين ومقر إدارتها، وقد أعطى الانتداب مفعولاً لوعده بلفور عام 1917 بتأييد إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين ولم يتضمن الانتداب أي بنود محددة تتعلق بالقدس، وتسلمت بريطانيا المسؤولية الكاملة عن الأماكن المقدسة، بما في ذلك الحفاظ على «الحقوق الحالية»، «ضمان حرية العبور»، «والممارسة الحرة للشعائر الدينية». وفي ضوء الصعوبات المتعلقة بإقامة تمثيل لكل الجاليات الدينية، لم يتم تشكيل اللجنة أبداً وبقيت المسؤولية عن الأماكن المقدسة بيد سلطة الانتداب التي واصلت حالة الوضع الراهن التي كانت سائدة أثناء الحكم العثماني وحكمت العلاقات بين الجاليات المختلفة.

- تسبب تصاعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث استمر الوضع الأمني في التدهور، وعلى إثر ثورة فلسطين عام 1936 التي اندلعت احتجاجاً على تزايد الهجرة اليهودية، قامت بريطانيا بتشكيل اللجنة الملكية الفلسطينية، واستنتجت اللجنة بأن الانتداب قد فشل وأوصت بإنهائه، كما اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية. واعتبرت اللجنة الأماكن المقدسة «أمانة مقدسة لدى المدينة»، واقترحت إقامة مقاطعة القدس - بيت لحم لتضم كل الأماكن المقدسة، مع ممر إلى البحر ينتهي عند يافا وأن يبقى تحت الوصاية البريطانية في ظل انتداب جديد لعصبة الأمم. الخطة الأولى هذه أبطلتها الأحداث السياسية والعسكرية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أعلنت المملكة المتحدة أنها غير قادرة على حل المشكلة في فلسطين وأحالت القضية إلى الأمم المتحدة.

- عندما وُضعت المسألة أمام الأمم المتحدة في عام 1947، عينت الجمعية العامة لجنة

34 - د. أنيس فوزي قاسم، "القدس والمقدسيون في القانون الدولي، محاضرة قدمت في المؤتمر الدولي حول القدس الدوحة-قطر بتاريخ 2/2-3-2011.

خاصة حول فلسطين، وأوصت اللجنة بالإجماع بالحفاظ على قدسية الأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها «وفقاً للحقوق الموجودة». قدّمت اللجنة خطتين بديلتين لفلسطين، الخطة الأولى وضعت تصوراً لإقامة دولة فيدرالية موحدة في فلسطين تكون القدس عاصمتها وبلديتين منفصلتين للقسمين اليهودي والعربي. كما أوصت بوضع نظام دولي دائم للحماية والإشراف على الأماكن المقدسة في القدس وفي أماكن أخرى، أما الخطة الثانية والتي حظيت بالأغلبية فكانت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، والتدويل الإقليمي لمنطقة القدس أو كمقاطعة في الدولة العربية، والخطة الأخيرة هي التي أقرتها الجمعية العامة في القرار رقم 181 الذي أنهى الانسحاب واقترح إقامة دولة عربية ودولة يهودية على أراضي فلسطين ورسم حدود الدولتين، ولم تتم إضافة القدس إلى حدود أي من الدولتين، وبدلاً من ذلك تم اقتراح نظام خاص للقدس، وقد نص القرار على ما يلي: «سيتم تأسيس وضع مدينة القدس لتكون «corpus separatum» وفقاً لنظام دولي خاص تُديره الأمم المتحدة، سيتم تعيين مجلس وصاية للقيام بمسؤوليات السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة».

- لم يتم أبداً تطبيق خطة التقسيم والنظام الدولي الخاص بالقدس، وبعد أن أعلن الصهاينة رغبتهم في قبول خطة التقسيم، رفضت الجامعة العربية التقسيم لأن الأمم المتحدة، وخصوصاً قرار الجمعية العامة غير الملزم، ليس لها الحق في تخصيص 55٪ من فلسطين للدولة اليهودية، حيث إن اليهود ومعظمهم مهاجرون جدد كانوا يمثلون فقط ثلث السكان ويمتلكون أقل من 7٪ من الأرض. وأضفى اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل والأردن بتاريخ 3/4/1949 الصفة الرسمية على التقسيم الواقعي للمدينة.

- ومما سبق يتضح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد راعت الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف، وأفردت لها مركزاً قانونياً دولياً، على أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارتها، وكانت الولايات المتحدة من أشد الدول التي تؤيد هذا التوجه، كما سبقت الإشارة.

- لذلك فإن ادعاء إسرائيل بالسيادة على القدس ليس له ما يدعّمه، وليس له أساس كذلك في قرار الجمعية العامة غير الملزم رقم 181 بما أن القرار لم يضع تصوراً أبداً بأن القدس ستشكّل جزءاً من الدولة اليهودية المقترحة، بل أن تكون (Corpus Separatum) تخضع لنظام دولي. كما لا يمكن أن يُشكّل ادعاء إسرائيل بأنها كانت في حالة دفاع عن النفس في عام 1948 وعام 1967 كأساس لادعاء الملكية.

ب: الوضع القانوني الحالي للقدس³⁵:

- احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في حرب 1967، وضمت القدس الشرقية واعتبرت المدينة بكاملها عاصمة لها. وأقامت منذ 1967 عشرات المستوطنات في القدس الشرقية، بما يتنافى مع أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية التي تمنع الحروب وتحرمها وتعاقب عليها وتلزم المعتدي الإسرائيلي بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقتها بالأرض والمواطنين والثروات خلال فترة الاحتلال.

- فضم القدس إجراء باطل وما بني على باطل فهو باطل، كما لا يجوز إطلاقاً تبرير الضم لأسباب ومزاعم وخرافات دينية توراتية وتلمودية، ولا يجوز إطلاقاً تبرير الضم نتيجة لحرب يونيو/ حزيران العدوانية التي أشعلها العدو الإسرائيلي خلافاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الانتهاك الصارخ لحق تقرير المصير لسكان القدس العرب.

- وفي السياق نفسه، أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تؤكد على المركز القانوني الدولي للقدس، بما يلزم أن تحترمها جميع الدول، وبالفعل وعلى مدى نصف قرن احترمت الدول، التزاماتها الدولية تجاه القدس، حيث أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 2253 بتاريخ 4/ 7/ 1967 ضم القدس والإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس، واعتبرت أن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل للاستيطان في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس المحتلة لاغية وباطلة، وطالبت إسرائيل بالانسحاب الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس ودون شروط مع وجوب عدم المساس بالملكيات والمرافق، والالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي للمدينة.

- كما نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 تاريخ 22/ 11/ 1967 على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، ويشمل القرار ضمناً مدينة القدس العربية، كما أصدر مجلس الأمن قرار رقم 298 لعام 1971 أكد فيه أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي أقدمت عليها إسرائيل بغرض تغيير المركز القانوني للمدينة تعتبر غير شرعية ولا تغير المركز القانوني للمدينة، كما أعلن مجلس الأمن في القرار رقم 465 في 1/ 3/ 1980، بطلان الإجراءات التي

35 - وضع القدس في القانون الدولي، أوراق وحقائق 20 حزيران 2011، منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شؤون المفاوضات). <https://www.nad.ps/ar/publication>.

اتخذتها «إسرائيل» لتغيير طابع القدس، وطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

- إن إسرائيل في وضع الاحتلال المحارب للقدس الشرقية، وطبقاً للقانون الدولي لا يحق للاحتلال المحارب أن يمنح حقوق ملكية، عملاً بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على حقوق الملكية بالقوة في هذا السياق، فالقدس الشرقية هي ضمن الأراضي التي احتلت في حرب حزيران 1967 والتي يجب على إسرائيل الانسحاب منها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242.

- كذلك أصدر مجلس الأمن القرار رقم 476 في 30/6/1980 والقرار رقم 478 في 20/8/1980، وأكد على بطلان وعدم شرعية تغيير وضع القدس العربية، وعدم الاعتراف بقانون إعلان إسرائيل للقدس عاصمة لها، بالإضافة إلى دعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، حيث كانت هناك سفارات لـ13 دولة في القدس وهي بوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وهولندا وبنما والأوروغواي وفنزويلا، حيث قامت هذه الدول بعدها بنقل سفاراتها إلى تل أبيب، ولم يتغير موقف المجتمع الدولي منذ عقود، فالأمم المتحدة لا تعترف باحتلال وضم القدس الشرقية، وتعتبرها منطقة محتلة، وتعتبر القانون الإسرائيلي لضم القدس عام 1980 مخالفاً للقانون الدولي.

- وبتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الأول 2016، تبنى مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 2334 بشأن إدانة الاستيطان والذي يؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان، كما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند «متحدون من أجل السلام» بتاريخ 21/12/2017، بأغلبية 128 صوتاً لصالح القرار رقم «A/ES - 10/L.22» حول القدس؛ حيث أكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980).

ونستنتج مما سبق:

1) أن قرار ترامب يحوي تحدياً صارخاً للنظام القانوني الدولي، ويؤدي في واقع الأمر



إلى إجهاض أهم قاعدة في القانون الدولي، وهي قاعدة عدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية وما يترتب عليها من عدم جواز اكتساب الأراضي عن طرق الحرب، وهو ما أكدت عليه المادة الثانية (فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصت على أن «يمتنع أعضاء الأمم المتحدة جميعاً في علاقتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأية دولة».

(2) أن إعلان قيام إسرائيل في 15 / 5 / 1948، الذي أعلنته الوكالة اليهودية جاء فيه أنه مبني على قوة قرار الجمعية العامة الذي نصّ صراحة على أن للقدس مركزاً قانونياً خاصاً، مما يؤكد على أن قرار ترامب هو في واقعته يتعارض جوهرياً مع قرار التقسيم.

ثالثاً - أسس الإعلان لمقاربة جديدة لعملية السلام:

أكد ترامب أن قراره يأتي في سياق أسس عملية للسلام تحقق مصالح الطرفين، حيث حرص ترامب في إعلانه على تأكيد التزام إدارته «القوي بتسهيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام». لكنه منذ وصوله إلى الرئاسة يرهن دعمه لحل الدولتين، شرط اتفاق الطرفين، أي بما يمكن إسرائيل من قرار الفيتو على قيام دولة فلسطينية ويرهن الحق الفلسطيني بممارسة تقرير المصير بموافقة إسرائيل بقوله «وستدعم الولايات المتحدة حل الدولتين إذا وافق عليه كلا الطرفين». وهو ما يعيد المفاوضات إلى مربّعها الأول، فهو يمنح حق الفيتو لإسرائيل التي ترفض الاعتراف بدولة فلسطينية بناءً على قرارات الشرعية الدولية، هذا بالإضافة إلى أنه بإعلانه القدس الموحد عاصمة لإسرائيل يكون قد أخرج القدس التي كانت العقبة عن طاولة التفاوض وجعل من حل الدولتين محال التحقيق، ويفتح المجال لحلول أخرى أقل ما تشترك فيه أن تقتل حلم إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد جاء هذا القرار الأميركي بشأن القدس متزامناً و مترابطاً مع خطوات أميركية أخرى في إطار التمهيد لصفحة القرن، ما جعل جزءاً من هذه الخطوات والإجراءات يصنف على أنه يدخل في نطاق ممارسة الضغوط وتسليط العقوبات على الشعب والقيادة الفلسطينية وبعضها في إطار تصفية القضية الفلسطينية، ومن أهم هذه الإجراءات، تشريع الاستيطان في القدس والضفة الغربية، وقف تمويل الأونروا لتصفية قضية اللاجئين، وقف تمويل السلطة بما يشمل تمويل مشاريع البنى التحتية ومشافي القدس وإغلاق مكتب (م.ت.ف) بواشنطن والقنصلية الأميركية بالقدس، بالإضافة إلى عديد الخطوات السياسية والدبلوماسية المكثفة ضد السلطة الفلسطينية.. لكن ورغم كل هذه الإجراءات والقرارات الأميركية فإن

التساؤل يدور حول أثر هذه الإجراءات والقرارات وتفاعلها على الساحة الدولية عامة والعربية خاصة؟ وما هي ردود الأفعال التي واكبتها انتصاراً للحق الفلسطيني؟

الفرع الثاني: التحركات العربية والدولية لمواجهة قرار ترامب:

أثار إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي وكذلك على الصعيد الدولي، تداعيات عبّرت عنها المواقف الرسمية والمواقف الشعبية المنتصرة للقدس، لما تمثله من مكانة روحية تتصل بالعقيدة، سبقتها تحذيرات من خطورة مثل هذا الإجراء منذ أن بدأت التسريبات الإعلامية في هذا الشأن من قبل العديد من الأطراف، وتدعو الإدارة الأميركية إلى ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي إزاء القدس الشرقية، وقد تطورت هذه المواقف من تحذير إدارة ترامب قبل الإعلان، وهذه نقطة أولى إلى رفض هذا الإعلان بعد صدوره في نقطة ثانية.

أولاً: التحذيرات العربية والدولية قبيل الإعلان:

يمكن إجمال أبرز نقاط ومفاصل هذه التحذيرات العربية والدولية ما قبل الإعلان في السياق الآتي:

1 - على المستوى الفلسطيني:

- بعد أن أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بتاريخ 28 / 11 / 2017 أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس نقل السفارة الأميركية بشكل جدي إلى القدس، وذلك خلال مشاركته في حفل إحياء الذكرى السبعين لتبني الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947، وعلى خلفية تداول وسائل الإعلام تصريحات لمسؤولين أميركيين تفيد أن الرئيس الأميركي يعترف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل في خطاب يلقيه يوم 6 / 12 / 2017، قامت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 1 / 12 / 2017 بإصدار بيان شدد على أن القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حل وأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار، كما أجرى فخامة الرئيس محمود عباس منذ تاريخ 2 / 12 / 2017 اتصالات عربية ودولية شملت عدداً من زعماء العالم، أطلعهم خلالها على ما تتعرض له مدينة القدس من مخاطر، وما هو المطلوب من أجل حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بها، كما أجرى اتصالات هاتفية مع عدد من القادة والزعماء العرب والأجانب، للتحذير من خطورة أي قرار أميركي بشأن القدس، مؤكداً أن ذلك إذا تم فسيقضي على عملية السلام، وطالب بعدم تغيير الوضع القائم في المدينة المحتلة وفق الاتفاقيات

الموقعة وقواعد القانون الدولي التي تخضع لها القدس الشرقية باعتبارها أرضاً محتلة. كما أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بتاريخ 3/12/2017، بياناً طالبت فيه بعقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي على مستوى المندوبين الدائمين، لبحث عزم الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

- من جانبه، أفاد الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنه جرى إبلاغ الإدارة الأميركية رسمياً، ورسالة خطية وتعليقات من الرئيس محمود عباس، أنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بإملاء مصير القدس قبل أن تنتهي المفاوضات حولها، وإذا ما تم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فهذا يعني نهاية عملية السلام بشكل كامل، ودفع المنطقة وشعوبها للعنف والتطرف وإراقة الدماء، مشيراً إلى أن الجانب الفلسطيني لم يتلق إجابة حتى حينه، كما أفاد الدكتور عريقات في تصريح صحفي له بأن الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل لن يغير من مكانتها القانونية التي ضمنتها الشرعية والقانون الدولي، بل على العكس ستصبح أميركا نفسها بمعزل عن المنظومة والإرادة الدوليتين بمخالفتها الصارخة لمبادئ القانون الدولي.

- من جانبه، حذّر الشيخ محمد حسين المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية خطيب المسجد الأقصى المبارك، من خطورة اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وبيّن أن تشريع نقل السفارة الأميركية إلى القدس إجراء غير قانوني، وينافي المواثيق والمعاهدات الدولية كافة، التي تعتبر القدس أرضاً محتلة، ونبّه إلى أن هذا الإجراء لن يخدم السلام والأمن في المنطقة، بل سيجرها إلى ويلات الحروب والفوضى وعدم الاستقرار، موضحاً أن المقدسيين والفلسطينيين والعرب والمسلمين كافة لن يقبلوا بهذا الإجراء، وسوف يبذلون الغالي والنفيس من أجل الوقوف في وجهه.

2- على المستوى العربي والإسلامي: إثر ما جرى تداوله حول عزم الرئيس الأميركي نقل السفارة الأميركية إلى القدس توالى ردود الأفعال العربية والإسلامية، نذكر منها:

- عن الموقف الأردني: أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بتاريخ 29/11/2017، أن نقل السفارة الأميركية إلى القدس في هذه المرحلة ستكون له تداعيات في الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية، وأن ذلك يشكل مخاطراً على حل الدولتين وسيكون ذريعة يستغلها الإرهابيون لتكريس حالة الغضب

والإحباط واليأس التي تشكل بيئة خصبة لنشر أفكارهم، مشدداً على أهمية منح عملية السلام فرصة للنجاح، وعدم اتخاذ إجراءات تقوض ما تبذله الإدارة الأميركية من جهد مشكور لاستئناف العملية السلمية، مشيراً إلى أن نقل السفارة لا بد أن يأتي ضمن إطار حلٍّ شمولي يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

- عن الموقف السعودي: حذّر السيد عادل الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بتاريخ 1/12/2017 من أن أي تغيير في وضع مدينة القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله، وأنه لا يمكن تصور حل للنزاع من دون إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وذلك على هامش مشاركته في النسخة الثالثة لمؤتمر «حوارات متوسطة».

- عن الموقف المصري، أجرى السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية، اتصالاً هاتفياً بوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيلرسون آنذاك، تناول تطورات الأوضاع الإقليمية على خلفية ما تردد إعلامياً بشأن احتمال إعلان الولايات المتحدة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والتعقيدات المرتبطة باتخاذ الولايات المتحدة الأميركية مثل هذا القرار وتأثيراته السلبية المحتملة على الجهود الأميركية لاستئناف عملية السلام، مشيراً إلى أن مكانة مدينة القدس القانونية ووضعها الديني والتاريخي تفرض ضرورة توخي الحرص والتروي في التعامل مع هذا الملف الحساس المرتبط بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني على مرّ العصور، ومكانة القدس لدى الشعوب العربية والإسلامية، كما أعرب عن تطلع جمهورية مصر العربية لأن يتم التعامل مع الموضوع بالحكمة المطلوبة، وتجنب اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤجج مشاعر التوتر في المنطقة، مؤكداً على أن مصر ستظل دائماً شريكاً يمكن الاعتماد عليه بفاعلية في بناء الثقة وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام العادل والشامل.

- على مستوى جامعة الدول العربية، حذّر السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية تاريخ 2/12/2017، في تصريح صحفي من عواقب المساس بالوضع القانوني للقدس من أي طرف، مشيراً إلى أن الجامعة العربية تتابع المسألة بكل تفاصيلها الدقيقة، لأنها إن حدثت فستكون لها انعكاسات بالغة الأهمية ليس فقط على الوضع السياسي ولكن أيضاً على مستوى الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

- كما عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين

بتاريخ 5/12/2017 بطلب من دولة فلسطين لبحث التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، في ضوء التقارير التي أفادت باعتزام الإدارة الأميركية الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها.

وصدر عن الاجتماع القرار رقم 8220 بشأن التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، والذي طالب الولايات المتحدة الأميركية، بالالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشرقية ومقدساتها وهويتها وتركيبها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وحث الإدارة الأميركية على الاستمرار في لعب دور إيجابي ونزيه ومحيد، والاحتفاظ بهذا الدور البناء، لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وعلى أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما اعتبر المجلس، أن أي اعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، أو إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداء صريح على الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاك خطير للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 9/7/2004، ومن شأن مثل هذا الاعتراف غير القانوني أن يشكل تهديداً جدياً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، علاوة على نسف فرص السلام وحل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

- على مستوى منظمة التعاون الإسلامي: أصدرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بياناً يدعو إلى عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مؤكدة رفضها أي إجراء أو محاولة من شأنها المساس بالوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة، لأن هذه الخطوة تعد غير قانونية وتتناقض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، معربة عن قلقها البالغ إزاء ما تداولته وسائل الإعلام بشأن توجه الإدارة الأميركية نحو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، مشيرة إلى أن

هذا التوجه يناقض قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، محذرة من تبعاته وتداعياته الخطيرة على المنطقة والعالم أجمع، ومجددة التأكيد على دعمها ومساندتها للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات، إلا أن الإدارة الأميركية تجاهلتها جميعها وضربت بها عرض الحائط في خطوة غير مسبوقة متحدية الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي بإعلان الرئيس الأميركي بتاريخ 6/12/2017 بأن القدس عاصمة إسرائيل وتوقيع على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

ثانياً: التفاعل الدولي بعد الإعلان الأميركي³⁶:

أثار الإعلان الأميركي بتاريخ 6/12/2017 بأن القدس عاصمة إسرائيل، ثم توقيع الرئيس ترامب على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس تفاعلاً وحراراً دولياً شمل ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية الراضة والمطالبة بالترجع عن هذا الإعلان، ويمكن إجمال تلك المواقف وردود الفعل في السياق الآتي:

1 - على الصعيد العربي والإسلامي:

توالت ردود فعل الدول العربية والإسلامية فرادى ومجموعة للتحذير من خطورة هذا الموقف، واعتبرته انتهاكاً سافراً لقرارات الشرعية الدولية، ومحاوله لإشعال المنطقة عبر تصفية قضية القدس، داعية مجلس الأمن إلى سرعة العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي زعزعة استقرار المنطقة، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. كما أثار إعلان ترامب احتجاجات ومسيرات غاضبة في الدول العربية والإسلامية والكثير من دول العالم بعد خروج الملايين في مظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني.

أ - فلسطينياً:

يرتكز الفلسطينيون في موقفهم تجاه القدس على الحقوق الطبيعية والوطنية الدينية

36 - تم الاعتماد في هذا الجزء على التصريحات الرسمية والتقارير والبيانات الرسمية.

والتاريخية والسياسية والقومية لهم، مسلمين ومسيحيين، ويستند هذا الموقف على تأييد الدول العربية والإسلامية وغالبية الدول، كما يستند الفلسطينيون في موقفهم على مبادئ القانون الدولي بخصوص القدس وقرارات الأمم المتحدة، التي عبّرت عن شجبها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية واعتبرت الاحتلال الإسرائيلي للقدس باطلاً وغير شرعي. وتؤكد السياسة الفلسطينية على مبدأ مركزية قضية المدينة كعاصمة للدولة الفلسطينية حق لا يمكن التفريط به أو المساومة عليه بالمعنى الذي يجعل من قضية القدس قضية فلسطين، حيث ما انفك الشعب الفلسطيني يقاوم السياسة والإجراءات الإسرائيلية في المدينة بكل ما أوتي من قوة وإمكانات متاحة، وهناك مجموعة من الثوابت تشكل خطوطاً حمراء إزاء القدس لا يمكن تجاوزها فلسطينياً، وهي السيادة على القدس الشرقية وعدم السماح بفصل السيادة الدينية عن السيادة السياسية بأية صيغة، وبهذا كان قرار ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال اعتداءً على الخطوط الحمراء للشعب الفلسطيني، فكانت الردود على النحو الآتي:

- وفي 6/12/2017، ورداً على قرار ترامب، ألقى الرئيس الفلسطيني خطاباً أكد فيه أن إعلان ترامب القدس كعاصمة لإسرائيل لن يعطي أي شرعية لإسرائيل في القدس الشرقية، كون القدس مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، كما أن قرار أميركا بشأن القدس، يشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويمثل إعلاناً بانسحاب أميركا من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام، كما أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة التي تحاول تحويل الصراع في المنطقة إلى حرب دينية. (لمزيد من التفاصيل حول الحراك الدبلوماسي الفلسطيني يمكن العودة إلى التقرير الخاص المنشور في ملف هذا العدد من المقدسية).

- كما وقّع فخامة الرئيس عباس بتاريخ 18/12/2017، على الانضمام لـ22 اتفاقية ومنظمة دولية، لتعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين على المستوى العالمي، ولتجعل دولة فلسطين شريكاً رئيسياً في مناقشة ومعالجة القضايا الأساسية التي تواجه العالم أجمع، وقد كانت مسألة انضمام فلسطين إلى هذه المعاهدات والمنظمات مؤجلة في إطار التهيئة لمناخات استئناف عملية السلام بالرعاية الأميركية، حيث تابعت الدبلوماسية الفلسطينية حراكها لتعزيز مكانة الدولة وصولاً إلى انتخابها رئيساً

لمجموعة +77 الصين لعام 2019.

أما على المستوى الشعبي، فقد اندلعت احتجاجات واسعة النطاق وأشبه بالانتفاضة رفضاً للقرار الأميركي، ما أدى إلى اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى، وهي المواجهات التي مازالت مستمرة داخل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة.

ب - على مستوى جامعة الدول العربية: حراك كبير تقوم به الأمانة العامة للجامعة، متابعة للموقف في إصدار المواقف والبيانات من طرف الأمين العام أو من جهة الإعداد والتحضير لمجريات اجتماع طارئ لمجلس الجامعة، حيث بتاريخ 9/12/2017 اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية برئاسة جمهورية جيبوتي، وذلك لبحث التطورات المتعلقة بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وبحث الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذا القرار وتبعاته الخطيرة دفاعاً عن هوية ومكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي والديني، وقد صدر عن المجلس القرار رقم 8221 والذي رفض الإعلان الباطل بكل وضوح ودعا إلى التحرك مباشرة للعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، كما دعا لجنة مبادرة السلام العربية لتشكيل لجنة من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية للحد من التبعات السياسية لهذا الإعلان وكلف الأمانة العامة إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميركي وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس، كما قرر مجلس الجامعة العربية الإبقاء على حالة الانعقاد، والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر من تاريخه لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 1/2/2018، استكمالاً لأعمال دورته غير العادية بشأن قرار الولايات المتحدة، وأصدر قراره رقم 8222، الذي أكد خلاله على دعم المساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، والعمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين لحثها على الاعتراف بالدولة

وعاصمتها القدس الشرقية، مع شرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف، كذلك دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل مع الاحتلال والطلب من الوفد الوزاري المشكل مواصلة جهوده وتقديم تقرير إلى مجلس الجامعة عن مستجدات الموقف.

- وتنفيذاً للتكليف الصادر عن القرار رقم 8221، بشأن إدارة إطلاق حملة إعلامية دولية تشرح خطورة القرار الأميركي، انطلقت بتاريخ 17/12/2017 تظاهرة إعلامية عربية موحدة نصره للقدس، بمشاركة عشرات المحطات العربية الرسمية والخاصة، إضافة للفلسطينية، كما عقد الوفد الوزاري العربي المصغر اجتماعه التنسيقى التشاوري بتاريخ 6/1/2018 في العاصمة الأردنية، عمان، برئاسة السيد أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، وشارك في الاجتماع السادة وزراء خارجية دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والسيد الأمين العام، واجتماع آخر بتاريخ 26/2/2018 في بروكسل مع نظرائهم من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والممثلة العليا للسياسة الأوروبية «فيدريكا موجريني»، حيث ناقش الاجتماع عدة موضوعات وفقاً للولاية المنوطة بالوفد الوزاري والمنصوص عليها في القرار 8221، في إطار العمل على تقليل الخسائر، وتحديد الخطوات العملية والتنفيذية التي يجب اتخاذها، ووقف الخطوات الأحادية التي من شأنها إفشال مساعي السلام، وكذلك ضرورة استمرار الانخراط الإيجابي مع المجتمع الدولي للتصدي للقرار ومواجهة آثاره السلبية.

- عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (29) بتاريخ 15/4/2018، والتي أطلق عليها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز «قمة القدس»، حيث أعادت قرارات ومواقف القادة العرب في هذه القمة، التأكيد مجدداً على محورية ومركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الكبرى وأنها أحد أهم مفاتيح الاستقرار والسلام، أو التوتر والعنف في المنطقة. وجاءت قمة الظهران، لتبعث رسائل قوية وواضحة لمختلف الأطراف، وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة، بأن الأزمات والمخاطر التي تهدد وجود العديد من البلدان العربية حالياً، لم ولن تمنع الدول العربية من الوقوف في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية وفرض حقائق جديدة على الأرض، أو من الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره وإقامة

دولته المستقلة، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (29) القرار رقم 709 بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، والذي أكد على إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، وطالبها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، كما حذّر القرار من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي.

كما أكدت كلمات القادة والزعماء العرب خلال القمة بوضوح أن قضية فلسطين كانت وستظل قضية العرب الكبرى، حيث أكد الملك سلمان بن عبد العزيز أن تسمية قمة الظهران بـ«قمة القدس» كانت «ليعلم القاضي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين»، وأن القضية الفلسطينية «قضيتنا الأولى وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني على كل حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية».

كما أعلن الملك سلمان عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، و50 مليون دولار لدعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والتي تواجه أزمة مالية طاحنة جعلتها عاجزة عن تقديم خدماتها لنحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني.

ج - بالنسبة للبرلمان العربي: أعرب عن رفضه التام، وإدانته الشديدة لقرار الإدارة الأميركية بشأن الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال. كما دعا لوضع خطة تحرك عربية فاعلة على كل المستويات من خلال جامعة الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية والبرلمان العربي تأكيداً على تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية للتصدي لقرار الإدارة الأميركية وتشكيل لجنة مفتوحة العضوية لهذا الغرض. كما أقر تسمية دور الانعقاد الحالي للبرلمان العربي «القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين». وتم تكليف وفود البرلمان العربي لزيارة البرلمانات المماثلة، خاصة البرلمان الإفريقي والبرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الأوروبية الفاعلة لعقد لقاءات وحشد تأييد المجتمع الدولي للتصدي للقرار الأميركي.

- كما أدان اتحاد البرلمانات العربية في دورته الاستثنائية بتاريخ 9/12/2017، ما وصفوه بالخطوات العنصرية التي أقدم عليها ترامب. وأكد رؤساء البرلمانات العربية على

تمسك بلدانهم بمواقفها الثابتة والراسخة في دعم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

د - ردود فعل الدول العربية منفردة:

حدّرت الدول العربية في بيانات رسمية لها من خطورة هذا الموقف والذي رأت فيه محاولة لإشعال المنطقة وحسم قضية القدس في انتهاك سافر لقرارات الشرعية الدولية، مؤكدين أن الاعتراف الأميركي باطل قانوناً، وأن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي يجب أن يحسم وضعها في إطار حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية سبيلاً وحيداً لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى:

- بتاريخ 7/12/2017 اتخذت جمهورية العراق موقفاً واضحاً ومسانداً للشعب الفلسطيني من خلال استدعاء وزارة الخارجية العراقية السفير الأميركي في بغداد دوغلاس سيليان، لتسليمه مذكرة احتجاج على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث أبدت الحكومة العراقية، رفضها للقرار محذرة من «التداعيات الخطيرة» للقرار ودعت الإدارة الأميركية إلى التراجع عنه.

- كما وجّه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017 أعرب فيها جلالته عن انشغاله الشخصي العميق والقلق البالغ الذي ينتاب الدول والشعوب العربية والإسلامية، إزاء الخطوات التي قامت بها الإدارة الأميركية. كما بعث جلالته رسالة ثانية إلى السيد أنطونيو جوتيرس، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017 في الموضوع ذاته.

وبتعليمات من جلالته، استدعى وزير الشؤون والتعاون الدولي القائمة بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية بالرباط وسفراء باقي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بحضور سفير دولة فلسطين بالمغرب، وطالبهم باضطلاع دولهم بكامل مسؤولياتها في الحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للقدس وتفادي كل ما من شأنه تأجيج الصراعات والمس باستقرار المنطقة الهش أصلاً. وبتعليمات من جلالته، عقدت

المملكة المغربية عدداً من اللقاءات الثنائية على مستوى الاتحاد الإفريقي ركزت على حشد الدعم والتأييد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونصرة القدس».

في قراءة للمشهد العربي وطريقة تفاعله مع القرار الأميركي، يمكن القول إن ردود الفعل السياسية من قبل الدول العربية إزاء قرار الرئيس الأميركي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كان أغلبها يدور في سياق من الرفض والشجب والمطالبة بمراجعة الولايات المتحدة لموقفها، ومحاولة مواجهة تبعاته على مستويات مختلفة، حيث اقتصر التحرك العربي على مستوى وزراء الخارجية تجاه القرار الأميركي في البداية، ثم عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (29) بتاريخ 15/4/2018، والتي أطلق عليها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز «قمة القدس»، للتأكيد مجدداً على محورية ومركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الكبرى، حيث تعدد قمة الظهران، أول قمة عربية تعقد بعد قرار الإدارة الأميركية الحالية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، غير أن مسارات الخيارات العربية في مواجهة القرار الأميركي انحسرت ما بين الاكتفاء بالرد العلني الرسمي الرفض، والتحفظ على موقف الإدارة الأميركية، وذلك وفقاً لما تفرضه متطلبات المصالح وتشابك العلاقات في المعادلة السياسية.

هـ - ردود فعل العالم الإسلامي:

- بتاريخ 13/12/2017، عقدت منظمة التعاون الإسلامي القمة الاستثنائية في إسطنبول لبحث تداعيات القرار الأميركي وصياغة موقف إسلامي موحد إزاءه، حيث أكد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي على مشاركة رئيس دولة فلسطين رفض القرار الأميركي، وأعلنوا أن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، كما أكدوا على التمسك بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين، وحلوا الإدارة الأميركية المسؤولة الكاملة عن تداعيات عدم التراجع عن قرارها، ودعم كل الخطوات القانونية والسياسية للحفاظ على الوضع القائم التاريخي لمدينة القدس، وحث جميع الدول الأعضاء على دعم وكالة بيت مال القدس الشريف، والالتزام بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لدعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، كما طالب فريق الاتصال الوزاري حول القدس بسرعة التحرك لإطلاع حكومات دول العالم على



خطورة الخطوة الأميركية، واعتبر القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، القرار الأميركي لاغياً وباطلاً، واعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني وتقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ويصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد السلم والأمن الدوليين، ودعوا كل الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية القصوى للقضية الفلسطينية في خطابها اليومي وفي سياستها الخارجية، لاسيما في إطار معاملاتها مع نظيراتها في كل أرجاء العالم. وجددوا التأكيد على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمم الإسلامية، ودعمهم المبدئي للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. وأكدوا تمسكهم بالسلام العادل والشامل القائم على أساس حل الدولتين وأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي اعتمدها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005 - باعتباره خياراً استراتيجياً، ودعوا المجتمع الدولي للتحرك بشكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحل. ودعوا مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته فوراً.

على الرغم من أوراق القوة وعوامل الضغط التي تملكها الدول العربية والإسلامية سواء على المستويات الشعبية أو الرسمية، غير أن تحركها كان مقتصرًا على التحركات القانونية في المنظمات الإقليمية والدولية، ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ قرار بعدم الاعتراف بالقرار الأميركي، ومنع الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس لمواجهة القرار الأميركي.

في مقابل ذلك، فإن قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي رغم أنها لم تنجح في التأثير أو تراجع الرئيس الأميركي إلا أنها أظهرت موقفاً عربياً إسلامياً موحدًا تجاه قضية القدس ودعمت الموقف الفلسطيني، كما نجحت الدول العربية والإسلامية على الصعيد الدولي في خلق إجماع على بطلان قرار ترامب والحفاظ على وضعية القدس وفق قرارات الشرعية الدولية.

و - موقف الهيئات الإسلامية المسيحية:

- موقف الأزهر الشريف: بتاريخ 7/12/2017، أصدر فضيلة الإمام الأكبر الدكتور

أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بياناً أكد من خلاله على رفض الأزهر الشريف القاطع والعالم الإسلامي بأسره، لهذه الخطوة المتهورة الباطلة شرعاً وقانوناً، كما أكد على أن الإقدام عليها، يمثل تزييفاً واضحاً غير مقبول للتاريخ وعبثاً بمستقبل الشعوب لا يمكن الصمت عنه أبداً ما بقي في المسلمين قلب ينبض.

- وفي السياق ذاته، أجمعت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على أن قرارات الرئيس الأميركي بخصوص مدينة القدس باطلة ومجحفة، لن تغير على أرض الواقع شيئاً، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية. ودعت هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات. فيما توالى العديد من المواقف وردود الأفعال من الدول الإسلامية.

- بتاريخ 17 / 1 / 2018، عقد مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وبمشاركة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والسيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبمشاركة أكثر من 86 دولة عربية وإسلامية وأجنبية. (يمكن مراجعة هذا المؤتمر المهم في العرض المنشور بهذا الملف من المقدسية).

- كما برز موقف الكنائس المسيحية رداً على قرار ترامب، من خلال مطالبة رؤساء الكنائس في القدس، الرئيس الأميركي، بعدم تبديل الوضع القائم في المدينة، خوفاً من أن يسبب ذلك ضرراً لا يمكن إصلاحه، في رسالة بعثها إليه رؤساء الكنائس، حيث وقع عليها رؤساء البطريركيات الرومية والسريانية والأرمنية والأثيوبية والقبطية الأرثوذكسية، والكنيسة اللاتينية، والرهبنة الفرنسيسكانية، والبطريركية اليونانية للروم الملكيين الكاثوليك، والموارنة، والكنيسة الأسقفية، والكنيستين الأرمنية والسريانية الكاثوليكيتين والإنجيلية اللوثرية.

ز - على الصعيد الدولي:

جاءت المواقف الدولية بخصوص القرار الأميركي على النحو الآتي:

- اعتبرت منظمة الأمم المتحدة، من خلال بيان أمينها العام أنطونيو غوتيريش، أن قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يقوض مفاوضات السلام في الشرق

الأوسط، مؤكداً على أنه لا بديل عن حل الدولتين، من خلال تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام تصبح فيها القدس عاصمة لفلسطين وإسرائيل.

- اجتمع مجلس الأمن في جلسة طارئة بتاريخ 2017/12/8 بطلب من العضو العربي في مجلس الأمن (جمهورية مصر العربية آنذاك)، وبوليفيا والسويد وفرنسا وإيطاليا والسنغال والأوروغواي وبريطانيا وإيطاليا، وكان هناك شبه إجماع على رفض القرار الأميركي أحادي الجانب المخالف لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وللأسس التي قامت عليها عملية السلام، باعتبار مدينة القدس إحدى قضايا الوضع النهائي، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة، مشددين على أهمية الحفاظ على الوضع القائم في المدينة وفق محددات وضوابط الشرعية الدولية وبما يعزز السلام في المنطقة، محذرين من أن هذا القرار سيؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، غير أن الولايات المتحدة الأميركية، أحبطت مشروع القرار باستخدامها حق النقض (الفيتو) لرفض إبطال إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

- كما عبرت اللجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في اجتماع طارئ لها عن قلقها العميق من قرار الولايات المتحدة الأميركية بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إليها. وأشارت إلى إدانة المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وهويتها ووضعها، وأعلنت بأنه لن يتم الاعتراف بالتغييرات على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك القدس، إلا في حدود ما يتفق عليه الطرفان.

- بتاريخ 2017/12/21 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يرفض أي تغيير على الوضع القانوني للقدس، تحت بند «متحدون من أجل السلام»؛ بالأغلبية المطلقة، وقد حظي مشروع القرار بدعم 128 دولة، ومعارضة تسع دول فقط، وامتناع 35 دولة عن التصويت وقد نص القرار على اعتبار أي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة لاغية وباطلة، ما يعني أن إعلان الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مرفوض دولياً، وغير مقبول تنفيذه على الأرض، وجاء هذا الدعم

الكبير رغم التهديدات الصريحة للإدارة الأميركية وسفيرتها في الأمم المتحدة بحق الدول التي دعمت مشروع القرار.

- كما تبنت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي موقفاً منسجماً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فقد عبرت السيدة فيديريكا موجيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي عن قلقها العميق إزاء إعلان الرئيس الأميركي، والتداعيات التي قد تنجم عنه وأثره على فرص السلام، مؤكدة على استمرار موقف الاتحاد الأوروبي في احترام الإجماع الدولي حول القدس، داعية كل الفاعلين على الأرض وفي المنطقة، إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس لتجنب أي تصعيد، وأن الحل التفاوضي القائم على أساس دولتين بما يلبي تطلعات الطرفين، هو الوسيلة الوحيدة الواقعية لإقرار السلام والأمن لما فيه مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

- وتوالت ردود الأفعال للدول الأوروبية الراضة لإعلان ترامب، معتبرين أن قرار ترامب منافياً للقانون الدولي وخطيراً على السلام، وسيسهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، كما شددت الدول بمواقفها على حل الدولتين عبر التفاوض واحترام القانون الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مؤكدين على أن قضية القدس هي إحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي.

- وفي سياق متصل، عبرت معظم دول أميركا اللاتينية عن رفضها لقرار الرئيس الأميركي واستنكارها له، وحذرت من عواقب تلك الإجراءات التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، واعتبرت الإعلان الأميركي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ولن يساهم في تحقيق السلام والحل العادل والشامل في الشرق الأوسط. وأن الوضع النهائي لمدينة القدس ينبغي أن يحدد عن طريق المفاوضات التي تهدف إلى إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دولياً، مع ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة للديانات الثلاث كما جاء في قرارات مجلس الأمن.

- وفي الصدد ذاته، أعرب السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن شعوره بقلق بالغ إزاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيراً إلى أن هذا القرار يفاقم من التوترات في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ويزيد من تعقيد المساعي الرامية لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مؤكداً تضامن الاتحاد الإفريقي مع



الشعب الفلسطيني ودعمه في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، داعياً إلى تجديد الجهود الدولية لإيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع، على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، في إطار الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق، فإن قرار ترامب يحوي تحدياً صارخاً للنظام القانوني الدولي، ويؤدي في واقع الأمر إلى إجهاض أهم قاعدة في القانون الدولي، وشرعنة استخدام القوة في العلاقات الدولية والاحتلال، وما يترتب عليها من عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، وهو ما أكدت عليه المادة الثانية (فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصت على أن «يتمنع أعضاء الأمم المتحدة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأية دولة»، في الوقت الذي كان قيام دولة الاحتلال في 15/5/1948 مبنياً على شرط قبولها قرار الجمعية العامة الذي نص صراحة على أن للقدس مركزاً قانونياً خاصاً.

وبهذا، تحولت القدس بإعلان ترامب إلى قنبلة موقوتة، قنبلة دينية ومذهبية، ووضعها خارج مفاوضات سلام حقيقية يدفع الفلسطينيون إلى فقدان الأمل في حل الدولتين، فلا مجال لدولة فلسطينية دون القدس، فهي أساس حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى طرح التساؤل حول جدوى صفقة القرن الموعودة التي سيطلقها الرئيس الأميركي لحل القضية الفلسطينية بشكل نهائي، وي طرح تحديات بالغة أمام الجانب الفلسطيني وظهيره العالم العربي والإسلامي، وأن الإدارة الأميركية، في ظل إدارة الرئيس ترامب، تعتمد على الضغوطات في سبيل تمرير صفقاتها، وهو ما يعني فعلياً أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل البداية وليست النهاية، وأن امتداد ذلك التوجه، كما تخطط الحكومة الإسرائيلية، قد يصل عبر ملفي حق العودة والاستيطان إلى ما هو أخطر وأبعد.

ويبقى الصمود والتمسك بالثوابت الوطنية وبناء وحدة وطنية صلبة، السبيل القادر على تحدي هذه الإدارة، وإفشال مخططاتها.

المراجع:

1. عبد الناصر محمد سرور، «الموقف الأميركي تجاه قضية القدس: 1967-2009»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع26، ربيع 2010.
2. محمد زياد محمد عبد الفتاح، «القدس في السياسة الأميركية 1947-2001»، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001.
3. تقرير «القدس... برميل بارود» تقرير كرايسز جروب رقم 44 حول الشرق الأوسط-2-أب 2005.
4. أ.د. نعيم سلمان بارود، «استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي»، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، العدد الثاني، ص 597-640، يونيو/حزيران 2012.
5. عادل حسن غنيم، «الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية: خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945»، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد4، 1981.
6. أحلام كمال أبو جلاله، «الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس: 1994-2010»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2016.
7. أشرف حسين أحمد الكرنز، «منظمة الأيباك وتأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 2001-2012»، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
8. د. أنيس فوزي قاسم، «القدس والمقدسيون في القانون الدولي، محاضرة قدمت في المؤتمر الدولي حول القدس الدوحة - قطر بتاريخ 2/2-3-2011.
9. نزار أيوي، «مدينة القدس: بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأميركي»، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
10. «تقدير موقف: ماذا بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل»، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
11. أسامة حلبى، «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد8، العدد 32 (خريف 1997).
12. أ.د. مصطفى رجب، «موقع القدس على خريطة الاهتمامات الرؤساء الأميركيين»، مجلة الأزهر، يناير 2018.
13. أحمد هشام محمد غنام، «الدور الأميركي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي» حل الدولتين نموذجاً 1991-2010»، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2013.

14. محمد الشرقاوي، "مابعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 20/12/2017، http://studies.aljazeera.net/6c727519a2584212a25e6d81c1278bbc_100./20/12/mritems/Documents/2017pdf
15. وضع القدس في القانون الدولي، أوراق وحقائق 20 حزيران 2011، منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شؤون المفاوضات)، <https://www.nad.ps/ar/publication>
16. شفيق المصري، "القدس في القانون الدولي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 114، ربيع 2018.
17. حنين حسن مهدي البناء، "الممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس 2000-2013"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2015.
18. آية شمعة، "سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه القدس"، المركز الفلسطيني للإعلام، 13/12/2017، <https://www.palinfo.com/news>
19. أسامة حلبي، "الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
20. د. نصر حسن عاروري، "أميركا الخضم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام وماورات واشنطن منذ 1967"، ترجمة منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
21. إبراهيم أبو حليوة، "القدس في السياسة الأميركية 1948-2000"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001.
22. د. سالم الكسواني، "المركز القانوني لمدينة القدس"، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1978.
23. مجموعة من الباحثين، "مستقبل القدس العربية"، أعمال المؤتمر الدولي السابع الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من 23-25/2/1999 في الدار البيضاء.
24. د. أحمد صدقي الدجاني، "عن قضية القدس والتسوية السياسية: الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي"، مجلة شؤون عربية، العدد 96، ديسمبر/ كانون الأول 1998.
25. د. منعم العمار، "القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال وتغييب مقصود للهوية"، مجلة شؤون عربية، العدد 96، ديسمبر/ كانون الأول 1998.
26. محمود معين أحمد، "تاريخ مدينة القدس"، دار الأندلس، بيروت، 1979.
27. جريس سمير، "القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981.

28. شلفير عبد الله سليمان، "سقوط القدس"، دار النهار، بيروت، 1971.
29. عطار أحمد عبد الغفور، "عروبة فلسطين والقدس: أصيلة منذ عشرات الآلاف من السنين"، دار الأندلس، بيروت، ط 5، 1980.
30. الحسن بن طلال، "القدس: دراسة قانونية - عمان".
31. جابر فايز فهد، "موقف العالم من قضية القدس"، عمان 1981.
32. الخطيب روجي، "تهويد القدس، تدويل القدس، الإجراءات الإسرائيلية اللاإنسانية المخالفة لاتفاقية جنيف ضد المدن الفلسطينية المحتلة وأهلها العرب منذ 1967، أمانة القدس، 1982.
33. راشد سيد فرج، "القدس عربية إسلامية"، دار المريخ، 1986.
34. الأزعر محمد خالد، "مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الجيزة، 1996.
35. يوم القدس: أبحاث الندوة السادسة: هوية القدس العربية والإسلامية، لجنة يوم القدس، 1995.
36. فرج الله، معين حسيب، "تاريخ القدس العربية"، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الصفاة، 1997.
37. أبو حليوة إبراهيم، "القدس في السياسة الأميركية 1947-2000"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001.
38. كنعان أنطوان سليم، "مركز القدس السياسي والقانوني، المطبعة العالمية، القاهرة، 1967.
39. حكيم سامي، "القدس" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970.
40. العماري محمد أديب، "القدس العربية: الحقائق التاريخية تجاه المزاعم الصهيونية"، دار الطباعة والنشر، عمان، 1971.
41. فودة عز الدين، "قضية القدس"، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967.
42. أبو جابر، وآخرون، "قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002.
43. عواد محمود غنايم زهير، "القدس: طروحات التسوية السياسية"، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2001.
44. منصور محمد إبراهيم، "القدس التاريخ والمستقبل"، جامعة أسيوط، 1997.
45. شاش طاهر، ورقة عن قضية القدس"، المجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة، 2000.
46. فودة عز الدين، "قضية القدس في محيط العلاقات الدولية"، مركز الأبحاث، منظمة التحرير